

المجلد

للشركة الزاوية في العراق

١٧

630.9567
J95mA

~~TE 26 57~~

~~MAY 26 57~~

~~MAY 27 58~~

~~1 - Jun 68~~

630.9567
J95m A
C.1

المحمدية
محمد توفيق
حسين

محمود الجنري

المشكلة الزراعية

في العراق



مكتبة

١٩٥٠



للترجمة والنشر والتأليف

صندوق البريد ٢٦٧ بغداد

سليم طه التكريتي

مدير التحرير :

علي البصري

المدير العام :

المكتب

مطبعة الاتحاد مقابل الاعدادية المركزية

تلفون ٣٥٢٣

متعدد التوزيع

محمود حلمي

صاحب المكتبة المصرية - بغداد

الاهراء

لن يقتنى مبادئهم نظرم هالك ، لكنهم مجرورون في طلب
النور ، اقرم هذا البحث .

المقدمة

كثر عدد الذين قالوا أو كتبوا في موضوع المشكلة الزراعية في العراق . وذلك لما للمشكلة الزراعية عن علاقة وثيقة بحياة كل عراقي ، والى كون الزراعة ، كوسيلة انتاج رئيسية في المجتمع العراقي ، تنمكس علائقها في القوانين والمعادن والاخلاق وبعبارة اعم في العلائق الاجتماعية . بيد أن غالب ما قبل أو كتب في هذا الباب ، اما ان يكون تعجيداً لتربة العراق الكريمة !! وصلابة الفلاح !! وطلاقة الريف !! ، أو انه جاء بقلب كله آهات وحسرات ، واصفاً تأخرنا الزراعي أو حال فلاحنا المزري من غير تبين أسباب العلة وذكر حقيقة العلاج . وهناك من شعروا بأهمية العلائق الانتاجية البدائية في الزراعة وكونها علة المشكلة الزراعية ، فانصحبوا عن رأيهم هذا لىكنهم تركوا مشاكل اخرى مترابطة مع العلائق الانتاجية ، ولهذا فقد اندفعت الى تقديم بحث موجز اعتقد انه قريب من الالمام بأهم نواحي هذه المشكلة ليستطيع القارىء أن يكون رأياً أقرب الى الصحة عن اهم مشاكلنا الوطنية . وبحثي هذا وان جاء مقتضياً بسبب عدم تهيء الظروف المواتية للتعقق في هذا الموضوع والتفصيل فيه ، الا انني اعتقد ان هذا البحث على ضآلته قد تناول الاسس الحقيقية لهذه المشكلة ووصف العلاج الناجع لها .

وكل ما ارجوه من حضرات القراء وبصفة الاخوان الذين يتعقبون مثل هذه البحوث ان يمدروني عما قد يجدونه في هذا الكتاب من هفوات ، وان لا يضمنوا علي بملاحظاتهم وتشجيعهم الذي لا بد منه في بلد كالعراق يراد ايجاد حركة ثقافية جديدة فيه .

المؤلف

صلوة المشكلة الزراعية بمساكلنا الاخرى

ليست المشكلة الزراعية ، او مشكلة الملاح ، او مشكلة الأراضي (سمها ما شئت) مشكلة قائمة بذاتها ، ولا حادثة عرضية نشأت عن طريق عرضي ، انما هي وضع اقتصادي يفرضه تطور المجتمع في مرحلة من مراحلها ، وما من امة الا وقد مرت بمثل هذا الوضع . كما أنه ما من امة تمر بهذا الوضع الا وقتها تخلص منه لتنتقل الى مرحلة تطورية أرقى .

ففرنسا لولا ثورة ١٧٨٩ ضد لويس السادس عشر وزوجته ماري انطوانيت لما انتهى فيها أمر مشكلة الأراضي ، ولولا انتفاضات البورجوازيين الانكليز ، باسم الدين تارة وباسم السياسة اخرى ، لما استطاع كرمويل القضاء على سيطرة النبلاء الذين احتكروا اقتصاديات انكلترا وتنجيتهم عن دست الحكم . وهكذا قل عن المانيا وايطاليا وغيرها من البلدان التي تمكنت من القضاء على الاقطاع والانتقال الى مرحلة أعلى في سلم التطور الاجتماعي .

فالمشكلة الزراعية التي نعانيها اليوم والتي نسميها بعمد (الاقطاع) ، قد مرت بها كل الامم الاخرى ، عدا بعض الشعوب البدائية . اذ ان تحرير نجارة الرقيق على أثر الثورة الصناعية ، وحاجة الرأسمالية الناشئة الى الالبي العاملة ، وعلى أثر الثورات العديدة التي قام بها العبيد ، أصبح نظام العبودية في خبر كان . فأصبح العبيد احراراً في الاسم ، يعملون لدى مالكي الاراضي كفلاحين ، ومعنى هذا ان تحرير نجارة الرقيق

تقلت الشعوب الخاضعة لنظام العبودية كلها (عدا الشعوب المنزلة)
الى النظام الاقطاعي . غير ان الثورة الصناعية التي خلقت الطبقة
الرأسمالية الصناعية دفعت بهذه الطبقة الى النضال العنيف لتحطيم القيود
الاقطاعية ، وخلق نظام سياسي واجتماعي يؤمن لها مصالحها الاقتصادية
المتنامية يوماً بعد آخر ، حتى تمكنت فعلاً من تحقيق أهدافها في جميع بلدان
أوروبا الصناعية . عندئذ تطور الانتاج الرأسمالي حتى بلغ مرحلة (الفيض عن
الحاجة المحلية) فتقدم ارباب المصانع الى استعمار البلدان الاخرى الى ان
استطاعوا بسط نفوذهم على كافة انحاء العالم .

فبعد ان خضع العالم باجمعه لسيطرة الرأسمالية الدولية وبعد التوسع
الذي طرأ على الانتاج العالمي وعلى طرق المواصلات ، والتقارب الذي حدث
بين امم العالم ، تغيرت الاوضاع القائمة في البلدان الاقطاعية ، عن تلك التي
كانت سائدة في البلدان الاقطاعية التي سبق وجودها وجود الرأسمالية
(الامر بالزم) في مرحلة سيطرتها على جميع العالم .

فالقطاع في العراق يختلف عن الاقطاع الذي كان موجوداً في فرنسا
او انكلترا أو غيرها من الاقطاعات القديمة التي قضت عليها البرجوازية في
حينه .

فالبلد الاقطاعي قبل الثورة الصناعية كان مجتمعاً خاضعاً بكليته لسيطرة
الطبقة الاقطاعية . وكان المجتمع فيه ينقسم مباشرة الى طبقتين ، الملاحون
والاقطاعيون . ثم لم تلبث أن نشأت في هذا المجتمع الطبقة المتوسطة حسب
نواميس التطور الاجتماعي . فالمشكلة الاجتماعية في مثل هذا الوضع تنحصر
في تحقيق وجود الحكم البرلماني ليفسح المجال الى الطبقة البورجوازية البامية ،
كما تحل في الحكم محل الطبقة الاقطاعية المتفسخة ، ولتفقد الطبقة الجديدة

« البورجوازية » في المجتمع الى مرحلة ارقى في سلم التطور الاجتماعي .
 اما الآن ، فليس في العراق فحسب ، بل في كل بلد يشبه العراق بوضعه
 السياسي والاقتصادي ، نجد اموراً جديدة لم تكن موجودة في البلدان
 الاقطاعية القديمة ، اهمها واطورها « البرلمان » وهو ما نشب من اجل
 وجوده ثورة البورجوازيين لتحقيق سيطرتهم السياسية . اما من الناحية
 الاقتصادية فنجد ان البلد الاقطاعي الآن لا تسيطر على اقتصادياته الطبقة
 الاقطاعية لوحدها بل ان هناك (الامبريالزم) وهو الرأسمالية في اعلى
 مراحلها وهذا هو سبب وجود البرلمانات في البلدان الاقطاعية . اي ان
 الرأسمالية قابضة بيدها على السلطة السياسية بواسطة البرلمان ، ومسيطرة على
 الاقتصاد المهم في البلد بواسطة شركائها ومؤسساتها المختلفة . من هذا
 نستطيع ان نقول ان المـسـاري التي نشمر بها ، والنفسخ الاجتماعي الذي
 نماني مرارته ليس من صنع الاقطاع لوحده ، حتى نوجه كل جهودنا نحو
 الاقطاع . كما ان الاقطاع ليس بالاقطاع القديم الذي يقتصر أمر مكافحته
 على تنحيته عن دست الحكم وتقسيم أراضيـه على الملاحين . وانما الامر اوسع
 بكثير من هذه النظرة القديمة .

ان الاقطاع في العراق والاستعمار ، كلاهما متحدان ومسيطران على
 القوتين السياسية والاقتصادية . وان كلاهما مسؤولان عن وجود جميع
 المشاكل التي نتشكى منها .

فالقطاع والاستعمار تتفق مصالحهما في اخفاد صوت الشعب وفي محاربة
 الحركة الوطنية ، لهذا اصبح من واجب الاستعمار الاساسي في البلد تنمية
 الاقطاع ، وتثويته ، واشراكه في الحكم وهذا هو السبب الاساسي في
 وجود ممثلي الاقطاع الى جانب من نسيهم « بالملبة الحاكمة » . ولقد وصف

هذا الوضع معالي الاستاذ كامل الجادرجي (١) بقوله « لاجل ان تضمن الفئة الحاكمة - والاصح الاستثمار - استمرارها في الحكم رأت من الضروري أن تغمر المجالس النيابية بأكثرية انقطاعية فأخذت تتدخل في شؤون الادارات المحلية على الوجه الذي يؤمن لها منافعها الخاصة وصارت الحكومة تقساهل كثيراً في تمشية تلك المصالح .

وقد زادت الحرب هذا الوضع سوءاً ولا سيما بعد حوادث سنة ١٩٤١ إذ قبض الانكليز على ناصية الأمر في المملكة فاشتركوا في معظم شؤون إدارة الألوية عن طريق موظفين بريطانيين باسم « ضابط ارتباط » فمزروا هذه الناحية وسهلوا تثبيت الاقطاع بصورة أشد من ذي قبل .

فالاقطاع في العراق هو حليف الاستثمار وريبيه . وكلاهما كما قلنا تتفق مصالحهما ضد الحركة الوطنية والصناعة الوطنية والتقدم الاجتماعي ، لذلك تعاوننا على جعل الديمقراطية التي يتسمى بها العراق اسماً لا وجود له في الواقع ، كما تعاوننا على عرقلة التطور الصناعي والاجتماعي ، وهذا الوضع الذي انتجناه ، أي التأخر الصناعي والاجتماعي وفقدان الديمقراطية انعكس على الاقطاع فزاد من حدته ، وعلى الاستثمار فقوى من سيطرته .

مما صرنا نرى أن أمامنا عدا الاستثمار وحليفه الاقطاع ، النتائج التي انتجها وجودهما على رأسها فقدان الديمقراطية والتأخر العام في جميع مناحي البلد . وهذا ما يهدف الوطنيون الى انقاذ العراق منه إذ لا يمكن القضاء على الاستثمار والاقطاع في منتهى الحال ، من دون حل المشاكل الاخرى ، وفي

(١) الاقطاع وأثره في افساد جهاز الدولة بحث نشره معالي الاستاذ كامل الجادرجي في جريدة صدى الاهالي .

التصرف بالأراضي

أن فهم المشكلة الزراعية في العراق يجب أن لا ينحصر في قضية الأراضي فحسب ، فالمشكلة الزراعية تعني الفقر المدقع والجهل المطبق والمرض والتفسخ الخرافي المسيطر على حوالي ٢٥٠٠٠ ر ٢٥٠ نسمة من سكان القرى والأرياف ، الذين يعملون كفلاحين ، كما تعني ترك أكثر الأراضي العراقية غير صالحة للزراعة ، وحرمان العراق من أهم منابع ثروته .

فالمشكلة الزراعية ذات وجهين ، الوجه الأول يتمثل في انخفاض وارد الثروة الزراعية العامة ، والوجه الثاني انخفاض وارد العامل الزراعي «الفلاح» وهذا ما يجعل من الفلاح شخصاً لا قدرة له على أن يعيش بأدنى مستوى للبشر ، فلا يقرب المدارس ولا المستشفيات ولا يتمتع بما يتمتع به غيره من ملابس ومأكل ونظافة ، تسيطر عليه الخرافات وتحصده الأمراض ، يولد ثم يعيش ويموت من غير أن يتمتع بالحياة أو يعرف منها سوى العمل المضني والجوع والخدمة المطلقة المجانية تقريباً لصاحب الأرض ، هذا ما يسببه

مقدمتها الديمقراطية المفقودة كما لا يمكن حل مشكلة الأراضي الحل الصحيح ما دام الاستعمار مسيراً لأمورنا ومسيطرأ على مصافقنا ، ولا نستطيع تحقيق أي من الأمن من دون وجود ديمقراطية في العراق ، فالعمل لحل هذه المشاكل يجب أن يكون موجهاً ضدها جميعاً . وبما أن المشكلة الزراعية تكاد تكون أقل نصيباً من بقية مشاكلنا من ناحية الدرس والبحث فهي لذلك تتطلب التعقق والالمام بما يحيط بها من ملاحظات ومشاكل .

انخفاض مستوى مورد الفلاح ، أما ما يسببه انخفاض مستوى الثروة الوطنية الزراعية فأعم وأخطر . من هذا يستبان ان المشكلة الزراعية ، ليست مشكلة محلية تنحصر في القرية انما هي مشكلة الخزينة والمعمل والتاجر . انها المشكلة الوطنية الكبرى .

وان فهم هذه المشكلة بوجهها يدفعنا لدرس طبيعة الوضع الزراعي وكافة الامور المتصلة بالزراعة ، والتي تؤثر بعضها في بعض ، كما يؤثر كلا الوجهين في بعضهما البعض .

ان طبيعة الوضع الزراعي في العراق بصورة عامة وضع اقطاعي ، اقتسمت بعوجبه فئة قليلة العدد أراضي العراق الزراعية بشتى الطرق ، وما تبقى بيد بعض الفلاحين فهو سائر الى الانتقال الى تلك الفئة شأن غيره . . وهكذا أصبح الفلاح يعمل في أرض لا تمود له ، لذلك ، ولضمان استمرار عمله يخضع للظروف السائدة في الزراعة . . وما تلك الظروف الا ظروفًا اقطاعية ، أكثر بشاعة من ظروف الاقطاع في القرون الوسطى .

فالفلاح بصورة عامة له نصف الحاصل السنوي من غلة زرعه والنصف الآخر للملاك . . هذا من الوجهة النظرية أما من الوجهة العملية فان الفلاح لا يحصل حتى على الربع . . إذ أنه يدفع ضرائب مختلفة من حصته حسب تقاليد المنطقة التي يزرع فيها ، فهذه للحارس وتلك للسركال (١) واخرى

(١) السركال هو الذي يقوم بدور الوكيل فاما أن تكون له اجرة مقطوعة دلة أو نقداً وأما ان يكون اجره قطعة أرض معينة يزرعها ويحصدها الفلاحون مجاناً .

للدبوان والملا والكتاب والعقر (١) الى غير ذلك من الضرائب بالاضافة الى ما يستنزفه المرابون من الفلاحين . وغالباً ما يقوم الملاك نفسه بدور المرابي ، فيقرض الفلاح ما يحتاج من بذر وغيره بسعر السوق ويستوفيه منه عند الحصاد وزناً بسعر السوق . فمثلاً لو استقرض الفلاح خمس وزنات من الحنطة في بداية الموسم بسعر أربعة دنانير للوزنة فعليه أن يدفع للملاك في نهاية الموسم عشر وزنات على اعتبار سعر الوزنة دينارين . وفي المناطق المكتتضة بالسكان في الجنوب كالمستفك يكون وضع الفلاح على الأخص وضعاً سيئاً حيث انه يأخذ في العادة ٣٠ - ٥٠ بالمائة فقط من الحاصل وهاك مثلاً نموذجياً لتقسيم الحاصل وحصصه .

١٠ بالمائة (٢)

» ٧٥

» ٢٥

» ٤٠

» ٤٠

١٠٠ المجموع

الحكومة

الشيخ

السركال

الملاك (الشيخ أو أحد التجار)

الفلاح

وعلى الفلاح ان يدفع ايضاً من الاربعين بالمائة هذه بدلاً عن العناية بالجدول وغيرها .

والفلاح بالاضافة الى دخله الضئيل ، وحصته البسيطة ، يجب عليه ان

(١) المقر : اصطلاح من مخلفات العهد التركي يعني اعطاء المتصرف القديم في الارض أو ورثته جزء من الغلة التي تفلها الارض بعد انتقال تصرفها لشخص آخر .

(٢) دورنير : الارض والفقير في الشرق الاوسط .

يعمل للملاك مجاناً ما يعادل ثلاثة اشهر في السنة في نقل محاصيل الملاك الخاصة
وبناء سكناه وجمع الحطب والقيام بمداواة زرعه الخاص الذي يسمى
« اشكاره » والمساعدات « والحشم » الكري الى غير ذلك من الاعمال دون
اي مقابل .

وعلى كل فلاح ان يلبي دعوة الملاك اذا استغاث به في مصادمة مسلحة
مع عشيرة اخرى أو ملك آخر ، أو حراسة ، أو للقيام بمصيان ضد السلطة
لتحقيق هذه الغايات . وهكذا نجد ان الاقطاع عندنا اقطاع مسلح ، ولقد
جر هذا التساح الاقطاعي على البلاد مصائب كبيرة في المال والارواح .

يظهر من هذه الصفحة ان طريقة التصرف بالاراضي من ناحية ومعاملة
الفلاح من ناحية اخرى كلها تدل على ان الاسلوب الزراعي في العراق هو
الاسلوب الاقطاعي وان لم يعترف به رسمياً فالفلاح مرتبط بالارض ارتباط
« اقنان » القرون الوسطى ، وذلك حسب فصوص قانون حقوق وواجبات
الزراع الذي حرم على الفلاح ترك ملاكه اذا كان مديناً بدين زراعي وهذا
الدين اي (الدين الزراعي) لا يمكن ان يسلم منه كل فلاح عراقي كما حرم
على اي ملك استخدام فلاح مدين بدين زراعي لملك آخر .

أما اسباب هذا الحال فتمود الى طريقة التصرف بالاراضي أولاً وإلى
اسلوب معاملة الفلاح ثانياً .

فان التصرف في الاراضي الزراعية كما قدمنا ، اسلوب اقطاعي صرف ،
من الوجهة العملية .

فقد كانت الاراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة في العراق في العهد
التركي تملك على أساس كونها ملكاً للعشيرة التي تتصرف بها ويسمى هذا النوع

من التملك « الدبرة » أما الشيخ فقد كان يعطى له بعض المميزات عن باقي افراد العشيرة ، ليستطيع القيام بفاعليه من واجبات الضيافة وفض المنازعات ، ومن تلك الميزات مثلاً زيادة حصته من الغلة واعفائه من المشاركة في العمل . وفي زمن تولى مدحت باشا لولاية العراق أراد تطبيق « قانون الأراضي لتثبيت حقوق ملكية الأراضي التركي » ولكن عوائق كثيرة حالت دون ذلك فلم يتحقق أي شيء من هذا القبيل .

غير ان الحملة البريطانية المحتلة ما كادت تنجز احتلال العراق حتى اصطدمت بالمنازعات العشائرية على الأراضي في وقت هي احوج ما تكون فيه الى الاطمئنان لتتمكن من تنظيم ادارتها « للعراق المحتل » وتوجيه سياسته الزراعية لما فيه مصلحة الاستثمار كما ان السلطات المحتلة وجدت ان خير وسيلة لمكافأة مؤيديها هي هبّتهم بمس قطع من الأراضي الزراعية وخير انتقام من معارضي الاحتلال الجديد هو سلب هؤلاء المعارضين ما لديهم من اراضي زراعية كما جرى للشيخ ضاري . وهكذا بدى بدراسة قضية تسوية حقوق الاراضي وقدم الخبير الانكليزي دواسن تقريره بهذا الشأن لكنه لم يتحقق امر هذه التسوية الا سنة ١٩٣٢ عندما اصدرت الحكومة العراقية قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وبموجبه صنفّت الأراضي على الوجه الآتي :

أ - الاراضي المملوكة

ب - الاراضي المتروكة .

ج - الاراضي الموقوفة .

د - الاراضي الاميرية وهذه :

(١) المفوضة بالطابو .

(٢) الممنوحة بالزمة .

(٣) الاميرية الصرفة .

وقد أخذ قانون التسوية بمبدأ التصرف الفعلي كقرينة لاثبات حق صاحب السند في الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو كما اشترط لغرض منح زمة الاراضي الى الشخص الذي يتصرف فيها ان يزرعها حسب التعامل المحلي أو يقوم بفرسها بالاشجار وفق التعامل المذكور خلال الخمس عشرة سنة السابقة لاعلان التسوية أما الاراضي الموقوفة فانها تعتبر من الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو اذا ثبت ان صاحب السند قد أهمل التصرف بدون معذرة شرعية لمدة (٣٦) سنة السابقة لتاريخ اعلان التسوية وثبت تصرف الخزينة فيها وذلك فيما يخص الاراضي من صنف الوقف الصحيح و (١٥) سنة فيما يخص الملك أو الوقف غير الصحيح و (١٠) سنوات فيما يخص الاراضي المفوضة بالطابو وان لم يثبت تصرف الخزينة فيها .

فالأراضي المفوضة بالطابو او الممنوحة بالزمة يتصرف صاحب السند بهما تصرفه بالملوك ويورث حق التصرف هذا . أما الأرض الاميرية الصرفة فتعطى بالاجارة شأن أراضي العارة ، او تعطى بالزمة فتدخل ضمن الصنف الثاني من الأراضي الاميرية .

وبالنظر لأن الفلاحين في زمن المثانين لم يكن لهم حق شرعي في ملكية الأرض التي كانوا يتصرفون بها تمكن الشيوخ والملاكون خلال مدة الانتداب أن يستخروا نفوذهم السياسي من اجل الحصول على الحق الشرعي في ملكية الارض التي كانت ملكا للقبيلة بأجمعها حسب العرف والتقاليد .

ولا يخفى أن تسوية حقوق الأراضي على أساس الادعاءات الفردية

الفرضية يولد غيباً فاحشاً وظلماً لا ينكر ، لأن ذلك يعني من الوجهة العملية
 بأن القسم الأغلب من الأراضي سوف يكون من حصة الشيوخ ويصبح
 الفلاحون في حكم المستأجرين أو العمال ومن هذا يظهر ان طبقة الملاكين
 الكبار في العراق قد نشأت نشأة متأخرة وان الذي رسخ أقدامهم وثبت
 وضعهم هي التبدلات الاقتصادية والقانونية التي وقعت في البلاد خلال
 السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الاولى ففي هذه الفترة بدأ النظام
 المشائري بالنفك فأنقضى دور الاقتصاد المعيشي المحض وبدأ الانتاج من
 أجل التصدير . ومن أهم العوامل التي عجلت في ذلك انتشار المضخات فان سعر
 المضخة كان كثيراً جداً بالنسبة لقابلية الفلاحين المالية وعلى هذا لم ينصب
 المضخات غير الشيوخ أو أثرياء المدن الذين كانوا يتعاقدون على تجهيز الماء
 للفلاحين بأرباح فاحشة ، فنتج عن هذا انهم تصرفوا بالتدريج بالأراضي
 تسديداً للدبون ، فأصبحت الارض على الأكثر تحت تصرف أصحاب
 المضخات . ومع كل هذا اذا نظرنا الموضوع من ناحية التسوية يتجلى
 لنا من مراجعة الجدول أدناه المتضمن التفاصيل الايضاحية للمساحات المنجزة
 تسويتها اعتباراً من سنة ١٩٣٣ حتى انتهاء سنة ١٩٤٧ لمختلف أصناف
 الأراضي ، ان انتاج التسوية بلغ (٣٥٠٢٥٣٢٥) دونماً من مجموع الأراضي
 المزروعة والقابلة للزراعة والمقدرة بـ (٣٦٨٠٠٠٠٠) دونم من قبل الخبير
 السر ارلست دوسن . واذا قورن ماتحت تسويته حتى عام ١٩٤٧ مع
 مساحة العراق الكلية البالغة (٤٣٥٤١٥) كيلو متر مربع او ما يساوي
 (١٨١٤٠٠٠٠٠) دونم على اعتبار الكيلو متر المربع الواحد يعادل (٤٠٠)
 دونم نجد أن نسبة الاراضي المنتهية تسويتها تعادل نحو ١٩٣٠٪ من
 المجموع الكلي لمساحة العراق . ويظهر لنا الجدول بجلاء انه تكاد تكون

جميع أراضي العراق من الوجهة القانونية أراضي اميرية عدا نسبة ضئيلة جداً لا تؤلف واحد من ثلاثمائة .

مساحة الأراضي التي اصبحت تسويتها

حتى نهاية سنة ١٩١٧ مقدرة بالدونم

أميرية صرفة	لازمة	مفوضة بالطابو
٢٠٤٩٦٦٩٩	٦٤٦٠٧٠٠	٦٣٤٣٢٠٧
موقوفه	متروكة	مملوكة
٤٢٥٦٤٦	١١٦٩١٨٣	١٢٩١٩٠

المجموع ٣٥٠٢٥٣٢٥

والمتصرفون بالأراضي الأميرية بأنواعها الثلاثة كما يقول معالي الاستاذ عبدالرزاق الظاهر في كتابه (الدبوان والاقطاع) (صنفان أساسيان : الصنف الاول الرؤساء والمشايخ الذين كانت لهم الزعامة القبلية قبل الاحتلال البريطاني في جميع الألوية والافضية العراقية . والصنف الثاني هم الاقطاعيون المحدثون ، وفيهم جماعة من أفراد القبائل والرؤساء والأفندية) الى أن يقول « لقد استطاع الاحتلال البريطاني في ظل الانتداب وقبل تركيز الحكم الوطني أن يجزي الموالين المخلصين فوسع عليهم واعفاهم من الضرائب ويمكن لهم في الارض فنشأت طبقة من الاقطاعيين في لواء الهامة والكويت والرمادي والحلة وأطراف بغداد ، أما الاقطاعيون المغضوب عليهم فقد تقلصت أراضيهم وثقلت ديونهم » .

وهكذا نرى ان هذا المتصرف في الأراضي على الوجه الاقطاعي لا يصونه القانون كما يصون الملكية الفردية الصرفة ، حيث اعتبر القانون

هذه الأراضي ملكاً للامة ولكنها اعطيت لهؤلاء الاقطاعيين بحجة استثمارها في سبيل الصالح العام . وهناك قوانين تجيز استرجاع الحكومة هذه الأراضي في سبيل الصالح العام أيضاً . فيمكن من الوجهة القانونية توزيعها على الفلاحين الذين يعملون فيها وخاصة الأراضي المعطاة بالاجارة . واقد اضطرت الحكومة تحت ضغط المطالبة المستمرة بضرورة تقسيم الأراضي الى اعلانها عن تقسيم أراضي « أبو غريب والحويجة » لكن هذا التقسيم لم يتمد الاسم حيث أصبحت الأرض تحت تصرف مشايخ العشائر التي وطنت في هذين المشروعين . وكذلك تم ، وبعد مقاومة عنيفة ابدائها الاقطاعيون سكنها احبطت ، تقسيم بعض أراضي مشروع الدجيلة وتقدر بحوالي ٨٦٢٠٠ مشاركة موزعة الى ٨٦٢ وحدة زراعية بنسبة ١٠٠ مشاركة للمستثمر وهناك (٨٠٠) قطعة اخرى جاعزة ، فاداً تحقق استثمار جميع أراضي المشروع البالغة حوالي (٣٠٠٠ ر ٠٠٠) مشاركة فستتمكن ٣٠ الف عائلة من التمتع بانتاجها الكامل . ورغم قصر عمر هذا المشروع فقد دلت تجربته على سرعة أثر تخليص الفلاح من ربة الملاك بارتفاع مستوى الانتاج من جهة وزيادة إيراد الفلاح من الجهة الاخرى لأن الفلاح وهو يعمل لمصلحة الملاك لا يشعر بالمحفزات التي تدفعه لزيادة انتاجه فهو يهتم بالحشائش لتربية حيواناته أكثر من اهتمامه بالزرع المنتج وبهمل اصلاح الأرض فيقل ريعها سنة بعد اخرى .

ان من يدرس الوضع الزراعي في لواء العمارة تظهر له بشاعة الاستغلال الاقطاعي للفلاحين في العراق حيث يتصرف باراضي اللواء الصالحة للزراعة والبالغة (٣٠٠٠ ر ٥٠٠) دونم ١٧١ مليوناً (١) سبعة منهم يتصرف كل (١) عن تقرير للمرحوم سعد صالح عندما كان متصرفاً للواء العمارة سنة ١٩٤٤

واحد منهم بأراضي مساحتها بين (١٠٠٠٠٠) و (٤٠٠٠٠٠) دونم .
وان هذا التصرف يصحبه استغلال للخزينة والفلاح معاً . حيث تستغل
الخزينة من ناحية قلة بدلات الایجار وسيطرة الاقطاعيين على الألوية
والأقضية ومن ناحية عدم دفع ديون الخزينة المستحقة ، كما عمل عميد
الاقطاع مجيد الخليفة سنة ١٩٤٨ حيث زاد مجموع الديون التي ظهرت
للخزينة عليه على (١٥٠٠٠٠) دينار . أما قضية استغلال الفلاح فلا يكاد
يتصورها العقل .

ففي مزارع الشلب يزرع الفلاح على أساس « المربعانية » أي أنه
يأخذ ربع المحصول . وفي بداية الموسم يقترض الفلاح من الملاك قرابة المائة
(كيلة) بثمن سعر السوق لأن الفلاح هناك لا يأكل غير التبن في الطبخ والخبز .
وفي نهاية الموسم يستوفي الملاك دينه بسعر السوق (حباً) أي يستوفي
ما يعادل المائتي (كيلة) بدل المائة ويأخذ منه حصة المأمور والكتاب
والوحاش والمومن والملا والسركلة الخ . . . كل حصة لوحدها . فيصبح
الفلاح مديناً للملاك لذا فإنه يضطر الى الانتقال الى الهور بانتظار الموسم
القادم حيث يبقى هناك يتصيد الاسماك ويعمل (الحصر) مع عائلته اشبه
شيء بزئوج افريقي ، لا يغطي جسمه غير قطعة من الاستمال . وان الانتاج
لعائلة واحدة في الاسبوع لا يزيد على (حصيرة) واحدة تباع بعشرة فلوس
في محلها أو بثانين فلساً في بغداد . وكنتيجة لهذه الحالة هاجرت الالوف
الكثيرة من الفلاحين الى المدن هرباً من ظلم الاقطاعيين حتى بلغت نسبة
هؤلاء المهاجرين في بغداد وحدها قرابة ثلث السكان اما في المدن الاخرى
فبلغ معدل الفلاحين المهاجرين بنسبة ١٥ ٪ . وليكن معلوماً ان هذه
الهجرة ليست بالهجرة الطبيعية التي تظهر نتيجة لزيادة التصنيع انما هي هجرة

تكاد تكون ارغامية بالنسبة للفلاح حيث يضطر الى العمل باحقر الاعمال وأوطأها أجراً مفضلاً ايها على الفلاحة . كأن يعمل براتب لا يتجاوز الثلاثة دنانير ليعيل عائلته لا تقل عن ستة افراد .

وبالاضافة الى أثر طريقة التصرف بالاراضي وأسلوب الزراعة والقوانين التي تمكن الاقطاعيين من استغلال الفلاحين كقانون العشائر الذي يقول عنه مؤلفو كتاب (احوال العراق الاجتماعية والاقتصادية) هذا يجد ذاته قانون ابتدائي لا يتناسب والقوانين المدنية فهو والحالة هذه يحدد تقدم هذه الجماعة - الفلاحين - نحو المدنية والحضارة عن سائر ابناء الشعب ثم انه يمارس من قبل سلطة ادارية ومجلس - العرف - وفي ذلك غبن للمتقاضين الذين قد تضيع حقوق الكثيرين منهم بدون مبرر) وقانون حقوق وواجبات الزراع . وبالاضافة الى كل هذا والى أثر الاستعمار المباشر في تقوية سيطرة الاقطاع واستغلال الشركات الاجنبية للثروات الزراعية وفقدان الديمقراطية وحرمان الفلاح من النقابات والجمعيات التعاونية وحرمانه من المؤسسات الرسمية الكافية فهناك مشكلة المواصلات والري والصناعة الوطنية . وهبوط معدل ريع الأراضى سنة بعد اخرى ، واهمية كل من هذه القضايا وعلاقتها بالمشكلة الزراعية .

فموامل وجود المشكلة الزراعية التي نشعر بها ، والتي تنعكس في حياة كل منا ، عديدة فهناك طريقة التصرف بالاراضي وحرمان البلد من الحياة الديمقراطية والتأخر في جميع مناحي الحياة وسيطرة الشركات الاجنبية على اقتصاده وتدهور امكانيات الانتاج الزراعية مما سنتطرق لكل منها قدر مايتسع المجال .

الأساليب القديمة والحالة الزراعية

قال هيرودوتس « ان الحبة الواحدة كانت تنمو في العراق من مائتين الى ثلاثمائة مثل » وقال فيوفرانس « من خمسين الى مائة مثل » وقال سترابو « الى ثلاثمائة مثل » وقال بلييني « مائة وخمسين مثل » . ومهما قيل فان الشواهد التاريخية والتجريبية كلها تثبت ان القابلية الزراعية الانتاجية للارض العراقية قابلية عالية جداً . الا اننا في الوقت الحاضر نجدها تتردى يوماً أفر آخر لاسباب كثيرة حتى اصبح الهكتار المزروع في العراق يغل ١٥ هكتوليتراً من الحنطة بينما يغل مثيله في انكلترا « ٣٠ » هكتولتراً وفي هولندا « ٢٩ » هكتولتراً وفي فرنسا « ١٧ » هكتولتراً وفي المانيا « ٢٦ » هكتولتراً . وبينما يبلغ انتاج الفلاح العراقي حوالي (١٨٠٦) (١) ديناراً في السنة يبلغ انتاج اخيه في استراليا حوالي (٣١٨) ديناراً وفي الارجننتين (٢٤٦٦) ديناراً وفي زيلندا الجديدة (٤٨٨) ديناراً وقد قدرت اللجنة المالية في مجلس النواب سنة ١٩٤٥ في تقريرها عن لائحة قانون الميزانية ان معدل الدخل اليومي للفرد الواحد من العراقيين يتراوح بين العشرين والواحد والثلاثين فلساً اي بين السبعة دنانير وسبعمائة فلساً والاحد عشر ديناراً واربعمئة فلساً سنوياً على اقرب الاحتمالات مع العلم ان هذا هو المعدل أما الواقع فهو ان سوء التوزيع يجعل طبقة قليلة من الناس تستلم اكثر من هذا بكثير بينما اكثرهم الساحقة تستلم اقل من هذا بكثير وهذا التردى في المستوى الانتاجي للارض الزراعية في العراق يعود الى ما ذكرناه من ترد

(١) ويخرج من الانتاج حصة الملاك والضرائب .

في سياسة الري وضعف الارض المستمر وعدم اهتمام الفلاح بزراعته الاهتمام الصحيح بسبب خضوعه للاقطاعي وعدم شعوره بالفائدة عدا الاهتمام بالحشائش التي تديم له ماشيته . وليس هذا وحده فهناك عوامل اخرى اهمها :

١ - الاخذ بالاسباب القديمة في الزراعة خاصة فيما يتعلق بتسميد

الارض ونوع المزروع فيها ومدة السقي والعناية بالمزروع من حيث المصحة
ومن حيث البذر والتعهد والسقي والجني والجمع .

حيث ان المزارع العراقي ما زال يعتمد في سماده على الفضلات الحيوانية بدون علم صحيح بحاجة الارض الى نوع السماد ومقداره وكثيراً ما يؤدي كثرة الاسمدة الى الاضرار بالارض الزراعية من حيث يريد الفلاح تقويتها . وهذا يعود الى كون الاقطاعي لا يأبه بالاسمدة الكيماوية التي تمكنه غالباً مادام حاصله السنوي يفيض على حاجته ، ولكون الثقافة الزراعية تسكاد تكون في حكم العدم بين المزارعين . اما نوع المزروع في الارض فله أثر فعال في تقوية أو اضعاف قابلية الارض الانتاجية فهناك كثير من المزروعات التي يؤدي زرعها الى زيادة قابلية الأرض الانتاجية لكونها تمتص أكثر غذائها من المياه والهواء وتحول جزءاً من التربة الى سماد نافع يخزن في جذورها التي تبقى داخل جوف الارض بعد جني الحاصل ، بينما توجد نباتات بالعكس تمتص جل غذائها من التربة نفسها ، وهناك انواع من المزروعات تصلح للزراعة في ارض ولا تصلح في ارض اخرى ، وتفيد ارضاً بينما تضر بأرض اخرى . فالدراسة الجيولوجية لطبيعة الارض وتعيين نوع المزروع فيها له كل الاهمية بالنسبة لاضعاف القابلية الانتاجية أو زيادتها .

أما الثقافة الزراعية العامة لدى الفلاحين ، وتطبيقها عملياً فليست تفيد في تحسين القابلية الانتاجية للارض فقط ، بل انها تحسن نوعية الحاصل وتزيد

من كميته ، للعناية التي يبذلها الفلاح في المحافظة على مواعيد السقي والبذر
والجني والطرق الصحيحة التي يتبعها في ذلك ومكافئته للأمراض والحشرات
التي تفتك بمزروعاته واسكن الثقافة الزراعية العامة من ابن تتحقق
والفلاح لا يستطيع ان يترك حقله لما يترك عليه من واجبات ترهق كاهل
حتى الحيوان ، ولا توجد لديه الامكانيات المادية للدراسة والتعلم ؟

٢ - ضعف الارشاد والتوجيه الحكومي للمزارعين بالرغم من وجود
المؤسسات التي يمكن توسيعها وتنظيمها أكثر فأكثر حتى تتمكن من القيام
بأعباء مهماتها على الوجه المطلوب .

٣ - الاستغلال الذي يعانيه المزارع العراقي من قبل المرابين والشركات
الأجنبية . فهو يحول دون تمكن المزارع من الالتفات الى القيام بما تتطلبه
مزرعته على الوجه الصحيح . وحرمان أكثر المزارعين خاصة المزارعين الصغار
من مساعدات مؤسسات الحكومة للتسليف او الاقراض حيث ان (قيامنا
باصلاح زراعي واسع يستلزم زيادة رأسمال الفلاح المستخدم الآن والذي
يتراوح بين ٣٠ - ١٠٠ دينار بضمن ذلك قيمة محل سكنه وماشيته ولهذا
يُعجز عن تطوير زراعته وتطوير نفسه .) (١)

وليس المهم في الزراعة المحافظة على مستوى انتاجيتها فقط وانما المهم
رفع مستوى هذه الانتاجية ومسايرة سنن التطور وتحسين أصناف
المزروعات أيضاً ولأجل ذلك يستلزم الأخذ بأحدث الوسائل والأساليب
الزراعية وإنشاء المختبرات الزراعية والمزارع التجريبية وتوسيع المؤسسات
الزراعية كلها لتتمكن من أن تنجز الاغراض التي اسمت من أجلها .

غير اننا في العراق ما زلنا نتمتع في كل أعمالنا الزراعية على الأدوات

(١) مشروع انماء الثروة الوطنية الدكتور يوسف عبود .

القديمة في الزراعة كالمنجل والفدان وعلى الطرق القديمة أيضاً . ولهذا نرى ان انتاجنا يجنى متأخراً عن موسم الانتاج وبتريدى نوعه وتقل كميته ، وبكلف جهوداً كبيرة . فالقوة العاملة التي تصرف لزراع مشاركة واحدة تكفي لزراع مائة مشاركة فيما اذا استخدمت الوسائل الحديثة لذلك فان تكاليف الانتاج الزراعي باهضة جداً فهما كان ثمن المحاصيل الزراعية ثمن المحتم أن يكون ربع الأرض أقل مما يرجى منه .

أما المؤسسات الزراعية الموجودة فهي صرهة بالأعمال التي كثيراً ما تنجزها بصورة غير صحيحة لضيق هذه المؤسسات وقلة المخصص لها بالنسبة لما يخص من المال الى مؤسسات لا تأتي أهميتها بنسبة عشر معشار أهمية هذه المؤسسات ولأن كثيراً من هذه المؤسسات ما زالت في دور البداية . وهناك ناحية مهمة في هذا الباب ، هي زيادة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق بغية استثمارها ، ففي العراق كثير من الأراضي التي يمكن دراسة وضعها واصلاحها واحالتها الى أراض زراعية من الممكن استثمارها والافادة منها كما تفعل البلدان المتقدمة . . وهذا طبعاً لا يتم من غير نبد الأساليب القديمة في الزراعة والانجاه نحو الأساليب الحديثة لان زيادة السكان في العراق سنة بعد اخرى التي تقدر سنوياً بـ (٨٠.٠٠٠) نسمة وزيادة الحاجة الى تنمية الثروة الوطنية تستلزمان الاهتمام بزيادة الاراضي الصالحة للزراعة . وعلاوة على ما تقدم فان الأساليب القديمة تؤدي الى تركيز الاقطاع لما تفرضه من شروط عمل تضطر الفلاح الى ملازمة الملاك طيلة الموسم بينما الوسائل الحديثة تسرع في قير الاقطاع الذي يركز على العلاقة القبيلية ، حيث تصبح علاقة الملاك بالفلاح الذي يصبح عاملاً زراعياً علاقة أجير بماجور يفرقان في كل لحظة ، وهكذا ينقلب الاقطاعي الى رأسمالي زراعي .

التأخر العام والحالة الزراعية

ان البلد بتموته الشرائية العامة يكون السوق الرئيسي الاول لانقاجه بكل انواعه ومن جملة الانتاج الزراعي . لذا نجد ان الانتاج بصورة عامة ومن ضمنه الانتاج الزراعي ينشط باطراد مع زيادة القوة الشرائية في اسواقه ويهبط بهبوطها .

وبما ان العراق متأخر في جميع المناحي الاجتماعية والاقتصادية فقد اضحى من البديهيات انخفاض مستوى قوته الشرائية لهبوط الاجور وهبوط المستوى المعاشي للسكان ولاختلال الميزان التجاري حيث تباع الواردات ضعف الصادرات فقد بلغت قيمة الواردات للعراق خلال التسعة اشهر الاولى من سنة ١٩٤٩ نحو ٢٨٠٢٧١٩٣٦ دينار بينما بلغت قيمة الصادرات بهذه المدة ٤٢٩٧٧٤٣ ديناراً وكانت قيمة الواردات لنفس المدة من سنة ١٩٤٨ ٩٤٨٠٠٠٠٠ ديناراً وقيمة الصادرات ٤٢٥٠٠٠٠٠ ديناراً .

وفيما يلي خلاصة لتجارة الاسواق الخارجية لبعض السنوات الأخيرة مقدرة بالدينار .

كما ان استخدام الوسائل الحديثة يؤدي الى زيادة الفرص للفلاح فيتمكن من رفع مستواه المعنوي بينما يؤدي بقاء الوسائل القديمة عكس ذلك . حيث تقل فرص الفلاح لانها كنه العمل المضي فيصبح في مستوى فكري وتقني واطى جداً . وهكذا نرى ان نبتذ الاساليب الزراعية القديمة والاخذ بالاساليب الحديثة لا ينحصر أثره في تحسين الحالة الزراعية فقط ، بل يتمدها الى تقرب أمد القضاء على الاقطاع ويساعد على رفع مستوى الحياة العامة والحالة المعنوية للفلاح .

السنوات	التراخيص	تجارة	الصادرات		بضائع معاد	الصادرات المحلية	الاستيرادات		البضائع غير المطالب بها	من الكمرك المستخلصة
			السباك	المسكوكات			السباك	المسكوكات		
٨٣٦١	٦٣٠٠٣٣٣	٥٠٨٨٠٠	٨٦٤٣٦٦	١٦٥٣٠٦	٧٣٥٠٠٧٨١	٨٣٧٧٧٨	٦٤٣١٥٣١	—	٠٣١٦٣٦٦٣	
٦٣٦١	٣٧٨١٠٦٥	٠٠٧٦٤	٨٤٣٨٧٣٣	٨٨٦٤٣٤	٤٥٣٨٨٨٨١	٣٥٣٠٣١	٥٨١٦٨٠٨	٦٤٥٥١	٨٦٦٦٣٠٧٨	
٥٣٦١	٦٨٧٧٦٧٦	—	٨٧١٦٨٧١	٥٠٦٠٣٨	٧٦٧٨١٧٦	٧٥٨٠١	٨٨٨٨١٠٣	٨٣٦٦	٣٣٦٦٥٧٧١	
٤٣٦١	١٣٧٨٦٥٥١	—	٣٠٦٦٦٧١	٠٦٧٨١٣	٦٠٥٠٨١٦	٦٣٣١٨٨١	٤٣١٣١٧٨	٣٤٦٠٣١	٨٨٤٥٨٣٣١	

ولتملك الاستعمار لأنتم الثروات الوطنية خاصة النفط واحتكار شركاته
لتجارة المحاصيل الزراعية والمؤسسات الرئيسية كالسكك والميناء . وتبعاً لهذا
النقص في القوة الشرائية الداخلية تتأثر الزراعة ويتقلص انتاجها . لأن
الزراعة كغيرها من نواحي النشاط الوطني تتأثر بكل العوامل والتناقضات
الداخلية والخارجية التي تؤثر على البلد والزراعة لا تتأثر بانخفاض او ارتفاع
القوة الشرائية وحدها فحسب بل ان هناك الوضع الاجتماعي والاقتصادي ،
أي أن هناك الوضع العام في البلد فعلاقته بالزراعة كملاقة أي جزء بالكل
لأن الزراعة جزء من كل فالزراعة جزء والوضع العام كل ولا بد أن يكون
تأثير الكل على الجزء بالغاً ، وللجزء تأثيره على الكل أيضاً ويختلف تأثير
الزراعة على الوضع العام في البلد بشدته عن تأثير بقية الأجزاء في الزراعة
بأساليبها وعلاقاتها كتمركز انتاج رئيسي في المجتمع لها الأثر الكبير كما قدمنا
في حياة الفلاح والعامل والموظف على حد سواء كما ان لها الأثر المباشر في
زيادة الثروة الوطنية او نقصانها وفي تعادل الميزان التجاري في البلد بزيادة او
تقليل الصادرات وخاصة في بلد مثل العراق يكاد يعتمد في جميع صادراته على
الانتاج الزراعي فمن مجموع صادرات العراق البالغة ٤٢٩٧٧٤٤ ديناراً خلال
التسعة أشهر الاولى من سنة ١٩٤٩ يوجد ١٧٠٦١١٠٠ ديناراً ثمن ٨٢٩٤٦
طنناً من الحبوب والدقيق و ١٢٤٥٢٤٢ ديناراً ثمن ٥٩٣٩١ طنناً من التمور .
وان الوضع العام كما يتأثر بالزراعة يؤثر فيها فتعكس في الميزان
الزراعي مساوئه ومحاسنه في ميدان المواصلات يظهر بجلاء أثر التأخر العام
على الحالة الزراعية حيث نجد مختلف فواكه المنطقة الشمالية ، خاصة الفواكه
الطرية تتلف بمحلاتها ولا يستفاد منها نهائياً لفقدان المواصلات الكافية
لنقلها الى مختلف المدن العراقية . كما نرى أن زراعة الاشجار التي

يستفاد من أخشابها في الصناعة وكفحم للوقود لا يؤبه لها ولا يستفاد منها بالرغم من ملاءمة الجو والأرض لها لنفس السبب فيسبب ذلك اضطراب العراق الى صرف ملايين الدنانير سنوياً لاستيراد هذه المواد من البلدان الأجنبية .

فلقد استورد العراق خلال شهر أيلول من سنة ١٩٤٩ سكرأ بقيمة ١٦٠١٩ ديناراً و (كواني) بقيمة ١٠٨٩٩١ ديناراً وأقمشة متنوعة بقيمة ٤٩٠٣١٠ ديناراً وصابون بقيمة ٥٧٤٩١ ديناراً وورق مقوى بقيمة ٦٠٦٩٠ ديناراً وأخشاب بقيمة ٥١٧٣٤ ديناراً .

ولقد رأيت بنفسي الخسارة الكبيرة التي نخسرها في عين التمر (شفاثة) حيث تذهب ثمار ثلاثة أرباع المليون من رؤوس النخل دون فائدة تذكر ولولا القبائل الرحل التي تقصد هذه المنطقة خلال موسم المقايضة ، لبقى جميع التمر دون أن يستفاد منه لانعدام المواصلات السكافية بينها وبين مدن العراق الاخرى مع ان هذه الناحية (عين التمر) من المناطق المهمة والمشهورة بزراعة التمر منذ السابق . ونفس المصيبة يعانيها أصحاب البساتين في بדרه والمناطق الشمالية التي نوهنا عنها تعتمد أكثر ما تعتمد على الاكلاك في قفل الفحم والخشب ، مع ان في الامكان تحسين النقل النهري الذي يسكاد يكون معدوماً في العراق والاهتمام بطرق المواصلات ان كانت للسيارات او للقطر الحديثة لم غير ان الحال عكس ما يؤمل فالحمد الآن نجد كثيراً من القرى والمدن العراقية تكاد تكون في شبه عزلة تامة عن المدن الاخرى من العراق ، وها هو أمامنا أخطر طرق العراق (طريق بغداد - موصل) مازال غير مبلط لأنه لم يكن في يوم ما مهماً بالنسبة للقوات الانكليزية ، فكيف إذن حال المناطق الاخرى .

ومن أبرز ظواهر التأخر العام أثراً في الحياة الزراعية ، الحالة الاجتماعية التي تحيط بالفلاح ، حالة الصحة ، وحالة المعارف ، وحالة التقاليد وغيرها من الحالات الأخرى .

هناك كثير من قرى وأرباب العراق لا يرى أبناؤها الطبيب إطلاقاً ويعمرهم الجهل المطبق فلا يعرفون غير الكي بالنار وأدوية (الصليبي) والبخور أما حالة سكانهم فلا تختلف عن حالة حيواناتهم فهم وأباها يسكنون زراعي القصب والحصر جنباً إلى جنب . لذلك فهم ضعاف الأجسام منهوكي القوى لا يفهمون شيئاً من الحياة أكثر من العمل والأكل والحياة الجنسية ، ولا يشعرون برابطة تربطهم بالمجتمع بل بالعكس هم يرون أن المجتمع والحكومة ما هي إلا عبء ثقيل عليهم لا هم لها إلا استيفاء الضرائب والتجنيد وهم غير ملومين على ذلك . لأن فقرهم يحول دون تمتعهم بأي نشاط اجتماعي ، وعملهم المضني واستغلالهم الفظيع يحول بينهم وبين التفرغ للتمتع بالحياة يزيد ذلك سوءاً ضعف العناية الحكومية بحالهم الاجتماعية ، ولقد وصف الاستاذ صادق سعد في كتابه (مشكلة الفلاح المصري) حال الفلاح المصري الذي لا يختلف عن حال أخيه العراقي بوصف علمي بسيط اذ قال (تألفت في مصر جمعية لمكافحة الحفاه المنتشر في مصر ، فراحت تجمع المعونة الخيرية لشراء الأحذية بغية توزيعها على الفلاحين ، ولكن حال الجمعية أن ترى الفلاح يعود إلى السوق حاملاً حذاءه بغية بيعه ، فقالوا أنه جاهل لا يمكن تمدينه ، وقامهم أن يطنه الفارغة أو جسده العاري حمله على بيع الحذاء ليسد به حاجة أكثر ضرورة من كساء رجله) x وعمل جمعية مكافحة الحفاه في مصر أشبه عندنا بدعاة القرية المصرية أو فتح المدارس والمستوصفات ، لأنه قائم أن الفلاح بحالته الاقتصادية الحالية ، وأغلاله التي يرسف فيها لا يمكنه أن يرسل ابنه

الاستثمار والحالة الزراعية

سبق ان اوضحنا ان الاقطاع حليف الاستثمار ، وان الاستثمار يسمى الى تنميته وتقويته ، وكلاهما (الاستثمار والاقطاع) سبب وجود مشاكل كثيرة ، ونطرقنا لما ينتجه الاقطاع والآن نعود الى الاستثمار الذي يهدف الى تأمين سيطرته على جهاز الدولة ومختلف مناحي البلد لتأمين مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية . لهذا فهو يضع سياسته على هذا

الى المدرسة وبحرم جهوده في رعي الماشية او حراسة مياه السقي ، ولقد رأيت بعيني أطفالاً لا يبلغون التاسعة ، وقد اضطر والدم الى تكليفي بتدريسهم القرآن عندما كنت (ملاً) في إحدى القرى ، على أن يتناوب كل أبوين الرعي عوض ابنهما ، ولكن لا تمضي غير أيام حتى يرى الأبوان هدم استطاعتها التعويض عن خدمة ابنهما فيعود الى عمله تاركاً القراءة . وهكذا فهم حتى لو فتحت هذه المؤسسات في فقرهم وكدهم خير عزاء عن ثمار هذه المؤسسات .

اننا عندما نبحث هذه الحال التي بأنف البشر أن يعيش اخوانه بها للمستخلص منها ما يحيط بالفلاح وهو الوسيلة الانتاجية الرئيسية في الزراعة من اوضاع تضعف امكانيته الانتاجية لأن الفلاح الجاهل الضعيف لا ينتج ما يقابل انتاج الفلاح القوي العالم ، فضعف قابلية الفلاح الانتاجية لا تختلف عن ضعف قابلية الأرض الانتاجية ، فكلاهما وسيلة رئيسية في الانتاج الزراعي .

الاساس فيعمل على خلق كادر سياسي لتأييد سياسته وعلى ربط مصالح بعض المواطنين به لضمان اخلاصهم وقد بينا كيف أننى الاستثمار الاقطاع واشركه في الحكم كما يهدف الاستثمار الى مقاومة الصناعة الوطنية والحركة الوطنية والتقدم الاجتماعي .

فهو يحارب الصناعة الوطنية لانها تشغل حيزاً في سوق بضائمه تلك السوق التي هي اهم الاسباب لوجود الاستثمار ، كما ان الصناعة الوطنية تحتضن وسائل الانتاج البشرية (العمال) ففسد الطريق أمام رؤوس الاموال الاجنبية التي يريد الاستثمار تصديرها الى البلد المستعمر (بفتح الميم) وتستهلك المواد الخام التي تتطلع اليها المصانع الاجنبية . ولقد رأينا كيف لاقت صناعتنا الوطنية من صنوف المقاومة الاجنبية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث اضطرت أكثر معامل الصابون والسكرات والزجاج الى ترك العمل نتيجة للمقاومة السافرة التي لاقتها من الايدي الاجنبية . بالاضافة الى خطة الشركات الاجنبية التي تصدر المصانع نفسها هذه الخطة القائمة على أساس خلق صناعة ضعيفة لا تتمكن من الوقوف على ارجلها إلا وقتاً قصيراً مضافاً الى هذا الأثر السيء الذي يفتج عن استخدام الرأسمال الاجنبي . ولقد ذكر الدكتور يوسف عبود عند طريقه الى استخدام الرأسمال الاجنبي ما يلي :-
اننا نشعر بهذا الخطر العظيم على صناعتنا الوطنية النامية فقد وضعت أمامها جميع العراقيل لشل نموها وقتلها وهي في مهدها بمساعدة رجالها (الفنيين) المشرفين على كل صغيرة وكبيرة من امور الصناعة هؤلاء الرجال الذين لا يترددون لحظة واحدة في قتل أي مشروع صناعي مهم يمكن ان يؤثر وجوده على واردات البضائع الصناعية المنتجة في معامل هذه الشركات الاحتكارية والامثلة كثيرة على ذلك فمقرلة مشاريع المصرف الزراعي الصناعي

المهمة كشروع غزل ونسج الاقطان العراقية وتأخير تنفيذ مشروع السمنت الى هذا التاريخ على الرغم من مرور اكثر من عشر سنوات على تأسيسه وغزو الاسواق بالسيجار الاجنبية لقتل صناعة السيجار الوطنية وتدمير معمل (الكوكوز) السكر الغني في السكاظية وغيرها كل هذه ادلة قاطعة على خطة موضوعة لتدمير صناعتنا الوطنية من قبل هذه الشركات الاستعمارية (١) .

اما ما فراه من اعمال صناعية تساعد الاستعمار على انشاءها ، فما هي الا امور املتها مصالحه الحربية في حينه .

اما محاربته للحركة الوطنية فاكثر سفوراً من محاربته للصناعة ، لان نمو الحركة الوطنية معناه تقرب أهل الاستعمار ، لهذا فلا استعمار اخشى ما يخشاه (الحركة الوطنية) فهو يهوى نفوذه ضدها بتعميم الجهالة وبث المفاهيم الفاسدة والدعاية التي تمجده كمكاتب الارشاد والمعاهد الثقافية والجواسيس والصحف المأجورة وتتجلى سياسة الاستعمار فيما يخص المعارف بمقترحات المستر دويس معتمد الواردات للعراق سنة ١٩١٥ ، ومما جاء بمقترحاته (لو لم تكن الحاجة ملحة لاعداد العرب الى الخدمة الحكومية فاني اميل الى النصح

بعدم فتح اية مدرسة ابتدائية ، ولاكنني انصح بفتح مدرسة ابتدائية واحدة او مدرستان وانصح باعطاء منح الى الجمعيات التبشيرية وتسهيل

اعمالها) . ولنفس السبب يعمد الى التشاريع التي تحد من حرية السكان كبعث البنود التي جاءت في قانون اصول المحاكمات الجزائية وفي قانون العقوبات هذان القانونان اللذان وضعتهما قيادة الحملة العسكرية في العراق وغيرها من

(١) مشروع انماء الثروة الوطنية في العراق للدكتور يوسف عبود .

القوانين . وكذلك يحارب الحرية الديمقراطية وينشط الحركات المضرة . ولقد بحث هذا الموضوع بحثاً يغنينا عن التطويل . بحث في الصحف وفي الكتب . والتقدم الاجتماعي ذو خطر كخطر الصناعة والحركة الوطنية لدى الاستعمار الذي لا يرغب أن يقف حائل دون تحقيق أهدافه . فهو يسعى الى خفض مستوى المعيشة (كما فعل في الهند) وكما فعل في البلاد العربية ليسهل عليه الاستغلال والسيطرة ، ويسعى الى تمكين الجهل والامراض والتفسخ الخلقي في البلد ليلهي الناس بمصائبهم عن مصيبتهم التي هي ام المصائب . وقد نظرنا لهذه النقاط لما للصناعة والحركة الوطنية والتقدم الاجتماعي من أثر على الزراعة كبير .

أما السياسة الاستعمارية الزراعية في البلد فتدور حول تهيئة مواد الخام لمصانع البلد المستعمر (بكسر الميم) . فعلا فقد انتهت جمعية مزارعي القطن الى استثمار العراق في زراعة القطن لتكون مورداً اضافياً لتجهيز القطن الامبراطوري ، فاستخدم الاخصائي بالقطن السكاكبن روجر توماس خلال عهد الاحتلال لتنظيم زراعة القطن لكن نشوب الثورة العراقية وتبدل الاحوال الاقتصادية في العالم بعد ذلك الوقت جعلت للعراق مركزاً نفطياً واستراتيجياً وتجارياً مهماً ففزته الشركات الاجنبية كشركة اندروير (١) وشركة لنج والشركة الشرقية . ولما كان البلد العراقي بلداً زراعياً فقد اتجهت هذه الشركات الى استغلال ثرواته الزراعية المتمثلة بالحبوب والتمور ، حيث ان معدل ما يصدره العراق سنوياً من الحبوب ٢٢٠.٠٠٠ طن أما

(١) ان مقدار الخسارة التي لحقت الخزينة منذ سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٥٠

تبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ديناراً بسبب عدم دفع شركة اندروير الرسوم الاستهلاكية المترتبة على التمور التي تتسلها من الملاكين .

التمور فتقدر حاصلاتها السنوية بـ ٣٠٠.٠٠٠ طن وفي العراق قرابة (٣٥) مليون نخلة منها (١٦) مليون نخلة في شط العرب وحده . فأحتكرت هذه الشركات تجارة التمور والجبوب احتكاراتاً بشماً شر به الملاك والفلاح على حد سواء . فأصبح نظر الاستثمار من الناحية الزراعية مقتصرأ على احتكار تجارة المحاصيل الزراعية حيث لم يكن في العراق مطعم زراعي خطير كالنفط أو كسوق أو كنقطة استراتيجية . وبالإضافة الى ذلك فلقد تدخل الاستثمار كثيرأ في امور الري عن طريق مؤسساته ومستشاريه فعرقل سير كثير من المشاريع الخطيرة كمشروع الحبانية وهو مشروع ضخم يصل بحيرة الحبانية بنهر الفرات بواسطة ترعة ومتى بلغ مستوى الماء فيها ٤٦ متراً فوق سطح البحر يبلغ حجم الماء فيها ، اذا تم انجاز المشروع ، زهاء (مليار متر مكعب) (١) . كما اعمل مشروع (ابي غرب) زمناً طويلاً لسخط الانكليز على قبائل زوبع . واطافة الى هذه السياسة تغفلت الشركات الاستعمارية الى الأراضي الزراعية نفسها فاستغفلتها (كشركة المطيفية) ولارتباطنا مع الانكليز بماهدة ١٩٣٠ وعن طريق الضمان الى الكتلة الاسترلينية ربط كل اقتصادنا بمجلة الاستثمار الامبراطوري فتوجهت سياستنا الزراعية من حيث الانتاج ومن حيث الخبراء ومن حيث استيراد الآلات والاسمدة والمواد الزراعية برغبات الاستثمار ومصالحه وبعد كل هذا ليس عجيباً اذا قلنا ان الاستثمار اليد الطولى في مشكلتنا الزراعية بصورة عامة وفي وجود الاقطاع بصورة خاصة .

(١) ولقد كان لشركة (بلفور بي الانكليزية) الفضل الاكبر في عدم اكمال هذا المشروع وفي ابتلاع ملايين كثيرة من دنائير الخزينة العراقية بأسم هذا المشروع لانها الشركة المحتكرة تقريباً لاعمال الحفريات في العراق . وكذلك مشروع سد بخمة وغيرها .

الصناعة والحالة الزراعية

ان علاقة الصناعة بالزراعة علاقة متينة جداً وبقدر ما تؤثر إحداهما في الاخرى تتأثر بها كذلك وكما أن الصناعة تنشط اذا نشطت الزراعة لأنها تخلق لها مورداً للخام من جهة انتاجها وتخلق لها سوقاً لزيادة مورد المزارع فكذلك تنشط الزراعة بنشاط الصناعة التي تفتح أبوابها لاستهلاك الانتاج الزراعي فتكون له اوسع سوق فتتقدمه من حالة الكساد التي نصيبه خاصة في بلد مثل بلدنا ما زال يتبع الأساليب القديمة في الزراعة الأمر الذي يؤدي الى رداءة الانتاج والى تأخر نهياته للبيع . فالحاصل الزراعي في العراق اذا ما صدر الى الخارج لا يصل السوق العالمي الا بعد مرور ما لا يقل عن شهرين من وصول محاصيل الدول الاخرى التي تفتحها مزارعها او التي تعتمد في زراعتها على الآلات الميكانيكية والأساليب الحديثة بالإضافة الى ضياع جزء كبير من ثمن المحاصيل الزراعية كاجور للنقل والسمرة والكمارك وغيرها . فالصناعة الوطنية من أهم عوامل تنشيط الزراعة في البلد كسوق رئيسية للمنتوج الزراعي المحلي ومجهز للمواد الكيماوية من جهة وكتطوير لوسائل الانتاج الزراعي من الجهة الاخرى .

أن التعاون بين الزراعة والصناعة أمر لا بد منه عند وضع نصيب أي مشروع اقتصادي ناجح ، فلقد نجحت زراعة الكتان من أجل اليافه في العراق نجاحاً باهراً ولكنها أهملت لعدم وجود المعامل الخاصة لاستخراج الياف الكتان ونسجها . وقد كان نجاح تربية ديد القز كبيراً في بمقوبة وفي

الرسمية حتى فاض المنتوج الخيام من الحرير سنة ١٩٢٤ عن الحاجة المحلية، ولكن عدم تأسيس معمل لنسج الحرير سواء كان حكومياً أم أهلياً سبب اقبال تربية دود القز اقبال كلياً، وتشكل صناعة السكر مثالا واضحا للتعاون بين الصناعة والزراعة فهذه الصناعة تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة إذ تقدم لها الزراعة جميع المواد الأولية المحتوية على المادة السكرية بصورة جاهزة وتكون وظيفة المعمل فصل السكر عن أجزاء النبات الاخرى، اما الأجزاء الباقية من النبات كرؤوس البنجر السكري الفقيرة بالمادة السكرية واوراق البنجر السكري والفضلات التي تبقى بعد أخذ السكر منها فتستعمل أسمدة للأرض المزروعة بنجرأ بصورة مباشرة او غير مباشرة فإذا لم يستفد من هذه البقايا والفضلات في زراعتنا فإن هذه الصناعة توسع تربية المواشي التي لا يستفاد من منتوجاتها اللحمية واللبنية فحسب بل من رؤسها كمباد يعاد الى الأرض المزروعة للمحافظة على نسبة السكر في البنجر السكري او في قصب السكر.

وبالإضافة الى ما تقدم فإن كثيراً من النباتات التي تظهر لنا عديمة النفع والجدوى مثل التبغ والبردي والسوس (قشر الشلب) وحطب القطن يمكن أن نستعمل كمواد أولية لها قيمة عالية في صناعة الورق والسكراتون، وقد استخرج في مصر من حطب القطن كثير من المواد الصناعية كالقمح والفليسرين والكحول وحامض الخليك والاسيتون والقطران وزيت اخرى، كل هذا وغيره مما يسبب زيادة إيراد الأرض وبراء المزارعين، كما أن إنشاء المصانع بالبلاد مما يجعل طلبات جديدة للمنتوجات الزراعية تسبب ارتفاع أثمانها ولا تتركها تحت رحمة المسعرين في البلاد الأجنبية. فعامل نسج القطن في العراق ستحدث تطوراً كبيراً في زراعته من حيث الكيفية

وتجعلها زراعة مستقرة بعيدة عن التلاعب والمضاربات في الاسواق الخارجية
وتخلق الصناعة عدا عن ذلك امكانيات كبيرة للتنوع الزراعي (١).

واضعف صناعتنا اضطر المزارع العراقي الى العزوف عن زراعة المحاصيل
الزراعية المهمة كالقطن والسمسم والقنب والكتان وغيرها ، فلم تبلغ مساحة
الأراضي المزروعة بالقطن حتى الحرب الماضية أكثر من (٣١٠) آلاف
فدان واما حاصلات السمسم السنوية فتبلغ (١٠) آلاف طن وبذور الكتان
لا يزيد انتاجها السنوي عن (٥٠٠) طن وهذه نسب ضئيلة جداً بالنسبة
للعراق الزراعي الذي كانت عاصمته وحدها تضم أكثر من عدد سكانه
الحاليين مع أن التوسع في زراعة مثل هذه المحاصيل التي تستهلك في المصانع
في حالة ضمان السوق لها من العوامل الرئيسية في رقي مستوى معاش الفلاح
وارتفاع مستوى المزارع وزيادة موارده واتساع افق الميادين الزراعي
وليس هذا فحسب بل ان ضعف الصناعة في العراق جعل كثيراً من ثرواتنا
الزراعية تذهب هباء خاصة الكرزات والفواكه الجافة في المنطقة الشمالية
والفواكه التي اشتهر العراق بكثرتها وجودتها . . ولو ان هنالك صناعة
وطنية قائمة على أساس الادراك العلمي الصحيح لحاجات المجتمع العراقي
لأمكن الاستفادة بصورة واسعة من استخراج مختلف المواد من التمور
والتبغ ، ولأمكن توسيع مساحة الغابات في العراق والتي تقدر الآن بسبعة
ملايين دونم فقط عدا كونها غابات غير منظمة .

فالصناعة الوطنية بقدر ما تنمو وتتوسع يتوسع افق الزراعة ويتنوع
انتاجها وتضمن لها السوق الكافي . ويتوسع الزراعة تكثير الطلبات على

(١) مشروع انماء الثروة الوطنية في العراق للدكتور يوسف عبود .

الفلاحين ، وترتفع قيمة قوة العمل ، فيرتفع باطراد مع ذلك مستوى حياة
الفلاح . وتتحسن حالته الاجتماعية ، وبضمان السوق للانتاج الزراعي يرتفع
ربح الارض ، فيرتفع لذلك مورد الفلاح الذي له حصة نسبية معينة من هذا
الربح كما يرتفع مستوى الثروة الوطنية بنفس النسبة . وتتوسع الزراعة
نتيجة لطلبات الصناعة الوطنية بزيادة الانتاج الزراعي الذي هو جزء من
الثروة الوطنية العامة . فينعكس أثر هذه الزيادة على المجتمع بأسره ، فتتعمق
البلاد بالرفاه والخير . اما اذا تدهورت الصناعة الى الدرك الذي فيه صناعتنا
فتقلص الزراعة بصورة عامة ، والزراعات الهامة بصورة خاصة ، ويقل ربح
الاراضي ، وتهبط قيمة قوة العمل . وينتشر الفقر بين الاكثية الساحقة
من أبناء البلد كما هو الحال الآن في العراق حيث تنتشر البطالة بصورة
فظيعة ويعم الفقر اكثية السكان ويتوقف السوق التجاري .

لهذا كانت الدعوة الى تصنيع البلد لا تقتصر على كون الصناعة ذات
أثر فعال في تطور المجتمع ككل بصورة عامة فحسب ، بل لعلاقتها بتطوير
الزراعة أيضاً بصورة خاصة . اذ أن تطور الانتاج بجميع أصنافه هو الذي
يؤدي الى تطوير المجتمع ، فلتطوير المجتمع يجب أن يبدأ بتحطيم كل
الاعلال الانتاجية القديمة واحلال أساليب تأتلف والوضع العالمي الحاضر
وحاجة العراق .

الحركة الوطنية والحالة الزراعية

بيننا في بداية البحث العلاقة التي تربط الاقطاعي بسيد الاستعمار ، ولنا من الثورة العراقية ، ومن مواقف الاقطاعيين في كل المناسبات شواهد عديدة على مدى تأييدهم للاجنبي وتعاونهم معه ضد أبناء بلادهم وان كنا قد رأينا مواقف وطنية لبعضهم فذلك لكون مصالحهم ضحيته على حساب مصالح الاقطاعيين الذين آزروا الاستعمار في البداية ، فهم بحركاتهم كانوا في الواقع كما يقول مؤلف (تطور العراق السياسي) « نائرين ضد الاقطاعيين الذين سلبوهم اقطاعياتهم » أي ضد حلفاء الاستعمار أكثر منهم نائرين ضد الاستعمار نفسه . فبقاء هذه القوة المناهضة للحركة الوطنية رابطة مصير قرابة نصف سكان العراق بسيطرتها أمر له خطورته الكبيرة . ولقد رأينا مراراً كيف أثار هؤلاء الاقطاعيون القلائل الاضطرابات في البلد أما بأوامر الأجنبي لتنفيذ مأرب من مآربه أو للمطالبة بامتياز ما فكانت أعمالهم من المراقيل المهمة في تطور العراق الحديث .

ولما كانوا أيضاً أعداء للديمقراطية والحكم الصالح فهم المعسكر الرجعي المتين الذي يقف حائلاً دون القيام بأي عمل فيه خير للبلاد وقد بانت أعمالهم هذه في عدة مناسبات : في مقاومتهم لمشروع الدجيلة ومقاومتهم لمشروع بناء دور لاسكان الفلاحين الذي عزم على سن قانون لتحقيقه المرحوم نخامة حمدي الباجه جي حتى افني أعرف شخصياً ان الحكومة قررت إنشاء مستوصف ومدرسة ومركز شرطة في الطويرانية التابعة لسامره وذلك منذ عدة سنوات إلا أن مقاومة الشيخ حالت دون ذلك فلم يتحقق للآن

أي شيء ، وكذلك قررت الحكومة إنشاء مدرسة في أبو صفه التابعة
لناحية بلد فلاقى القرار نفس المصير ولنفس السبب . وهكذا نرى ان تأثير
الاقطاعين كالاخطبوط يمتد الى السياسة والمعارف والصحة والأمن فيمرقلها
جميعاً ، فأصبح التخلص من الاقطاع في مقدمة أهداف الحركة الوطنية .

نعود الى الفلاح الذي يعمل في الزراعة ، والذي هو المنتج الحقيقي ، فهو
من جهة وسيلة انتاج ووحدة اجتماعية له أثره في السياسة وفي الصحة العامة
وفي الثقافة العامة وفي الحياة العامة . فلما كونه وسيلة انتاج فقد بحثنا هذه
الناحية ، واما كونه وحدة اجتماعية ، فإن المجتمع بمجموعة أفراد ارتبطوا
بعلاقات اجتماعية معينة حتمتها اوضاع السكنى والمعيش والعلاقات التاريخية ،
فكل فرد في هذا المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به . فكيف بنصف أو أكثر من
نصف المجتمع ؟

ان الفلاح من الناحية الاجتماعية يتحمل العبء الأكبر من الضغط
الاجتماعي فهو الطبقة المنتجة المستغلة (بفتح اللام) والمحرومة من كل نعم
الحياة ، فبطبيعتها طبقة ثورية ، ترتبط مصالحها بالتخلص من الاوضاع
الاقطاعية والاستعمارية . ولقد أبدى الفلاحون من ضروب الوطنية والتضحية
ماتعجز عن وصفه الاقلام ، ففي معارك الثورة العراقية المجيدة ، كان الفلاح
وقودها ، وفي جميع المواقف التي وقفها الشعب العراقي مطالباً بحقوقه ومدافعاً
عنها كان الفلاح العراقي شريك الطبقات الاخرى في كفاحها . . غير أن
الايضاح الاقطاعية التي ربطت مصير الفلاح بالاقطاعي حرمت البلاد جهود
الفلاح الوطنية كما ان انهالك الفلاح العراقي بعمله المضني أبعدته كثيراً عن
المبادئ الاجتماعية . وكذلك فإن الامية والجهل المخيم على المجتمع العراقي
طامة والفلاح بصورة خاصة حال دون تبلور الوعي الوطني عند فلاحينا .

فعليه من أجل تمكين فلاحينا من الوقوف بل الانضمام الى المسكر الوطني يستلزم زيادة وعيهم وافساح المجال لهم بتعطيم قيود الاقطاع وتحسين احوالهم المعاشية والاجتماعية ، وفي هذا قوة وطنية كبيرة تقف ضد كل عدو للتقدم والتحرر مما يعاينه العراق .

والحالة الزراعية كما بينا أيضاً تتأثر بالوضع العام في البلد تأثراً كبيراً ، وتحقيق الديمقراطية في البلد بنتيجة نمو الحركة الوطنية ، له كل الاثر على الحالة الزراعية خاصة من الالوجه التالية :

١ - ان نمو الديمقراطية يسهل الى حد كبير انهاء عهد الاقطاع والسير بالبلد قدماً في سلم التطور والتقدم .

٢ - ان نمو الديمقراطية من أهم العوامل التي تحبط الموالآت والدسائس الرجعية والاستعمارية التي هي سند الاقطاع .

٣ - ان نمو الديمقراطية يزيد في تطوير العراق وتقدمه بصورة عامة ، وغير خاف ما لذلك من أثر في الحالة الزراعية .

٤ - ان نمو الديمقراطية يساعد على نبذ التشايع التي هي في غير صالح الطبقة الفلاحية ويساعد على سن تشايع جديدة في صالح هذه الطبقة .

٥ - ان نمو الديمقراطية يخلق المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنظم صفوف الفلاحين لتدافع عن حقوقهم وتنظم تعاونهم ونهبي الامكانيات لرفع مستواهم كالجمعيات التعاونية والتعاونيات والاحزاب .

ولقد اغفلنا لحد الآن النتيجة الخامسة (خاصة) لنمو الديمقراطية ، وكان اغفالها متعمداً لأهميتها .

ان الفلاحين كطبقة اجتماعية تعاني من صنوف الضغط الاجتماعي ابعسها واقساها ، ومن شروط العمل اقساها كان عليها ان تقف ضد مستغلبها من

الاقطاعيين بصنوف منظمة وتحت قيادات مدركة واعية ولا يمكن تحقيق ذلك من غير وجود الجمعيات والنقابات وحتى الاحزاب . لان المنظمات الاجتماعية وحدها هي التي تكفل تحقيق مثل هذه الامور . ولكن ما لمسناه خلال عمر العراق القصير هو العمل على ابعاد الطبقة الفلاحية عن التنظيم الاجتماعي في جميع مناحيه ، فحورب اي تنظيم من هذا النوع ، كما استغلت آراء الفلاحين لصالح الاقطاعيين في جميع الانتخابات التي جرت خلال فترة الحكم الوطني لكون الفلاحين لا يعرفون اي شيء عن الحالة الاجتماعية ، ولارتباط مصالحهم بالملك فهو الذي ينوب عنهم بدون استشارتهم في التصويت للمرشح الذي يرتأيه ، بينما لو كان للفلاحين منظماتهم التي تشعروهم بأهمية الانتخابات وبأهمية الصوت الذي يعطونه للمرشح لسكنا نرى الفلاح وقد بعث بمن يمثل ويمثل مصالحه الى مجلس النواب فيقف هؤلاء الممثلون حائلا دون اي تشريع لا يضمن مصلحة الفلاح ويقفون الى جانب المشاريع التي تضمن تلك المصلحة . ولكننا نرى منذ امد المشاريع التي تناقض قانون دعاوى العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع وغيرها من القوانين التي تضمن للملاك سيطرته على فلاحيه ، ولرأينا المشاريع التي تنقض هذه القوانين قد نفذت منذ زمن .

ومن جملة التنظيمات الاجتماعية التي هي نتيجة لوجود الحياة الديمقراطية (الجمعيات التعاونية) التي تضم الفلاحين المتعاونين للتخلص من استغلال الوسطاء أو المرابين أو الملاكين حسب صنف الجمعية ومهمتها (ولقد شرحت ذلك في كتابي مبادئ الحركة (التعاونية) ولقد شرع سنة ١٩٤٤ قانون الجمعيات التعاونية رقم ٢٧ غير انه لم تتشكل منذ ذلك الحين الجمعيات التعاونية التي تستطيع الأخذ بيد الفلاح وتخليصه من كثير من القيود التي نغله ،

والى الوعي الذي يجب ان يتمتع به ، بالرغم من تأليف عدة جمعيات تعاونية استهلاكية في المدن وجمعيات زراعية (كالجمعية الهندية التعاونية) وجمعيات مشروع الدجيلة التعاونية بينما نجد في مصر مثلاً ١٦٣٩ جمعية كان من أهم اغراضها اقراض اعضائها وتوريد لوازمهم الزراعية والعمل على رفع مستواهم الاجتماعي بما تقدمه لهم من خدمات وانني اعتقد جازماً ان اللوم اكثره في هذا الباب يقع على عاتق العناصر الوطنية التي لم تخرج عن نطاق الاقوال فتسعى الى الاتصال بالفلاحين وتوجيههم الى الحياة التعاونية وتسهيل أمور تشكيالهم لمثل هذه الجمعيات والانضمام اليها . فالجمعيات التعاونية بالاضافة الى الخدمات الاقتصادية التي تؤديها الى الفلاحين ، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية العامة التي تأخذ على عاتقها القيام بتملك وسائل الانتاج الزراعية كلها والقيام بدور الوسيط في بيع انتاج الزارع وشراء حاجياته وبالرغم من اداء هذه المهام فالجمعيات التعاونية تقوم بخدمات اجتماعية كبيرة كبناء القرى المصرية والمستشفيات والمدارس وتيسير الحياة المدنية للفلاح كما يتمتع بها وبشارها ونجمل منه مواطناً يشعر بعلاقته الاجتماعية بالمجتمع الذي يعيش فيه وبواجبات التي يتطلب منه انجازها والحقوق التي له وعليه الحصول عليها . كما ان الجمعيات التعاونية تفتح آفاقاً واسعة لزيادة الثروة الزراعية وترقية اساليبها ووسائلها وتطورها من حالتها البدائية الى حالة ارقى .

ومن هذا يظهر جلياً ان الحالة الزراعية نفسها تتأثر بالحالة السياسية كما تتأثر الحالة السياسية بالحالة الزراعية ، فلحل المشكلة الزراعية في العراق يلزم العمل لتحقيق الديمقراطية الشعبية ومكافحة الدسائس والمؤامرات الرجعية والاستعمارية وتمكين الفلاح من تأسيس المنظمات التي تهوؤ للتعاون والمقاومة رغائب مستغليه .

الري والحالة الزراعية

تبلغ مساحة ارض العراق ٤٥٣ر٥٠٠ كيلو متر مربع الا ان خمس هذه الارض في الوقت الحاضر ، وعلى قدرة اسس الري الحالية ، يصلح للزراعة اي ما مقداره ٩٢ر٢٠٠ كيلو متر مربع غير أن مقدار ما يزرع فعلا في كل سنة لا يزيد على ١٥ر٠٠٠ كيلو متر مربع .

وقد جاء في كتاب (تطور الري في العراق) ما يلي :- ان مساحة العراق تبلغ حوالي ١٨١ر٤٠٠ر٠٠٠ مشاركة منها ٤٨ر٤٠٠ر٠٠٠ مشاركة صالحة للزراعة مقسمة كما يلي :- ١ - منطقة الماطر وتشمل حوالي ١ر٦٤ر٠٠٠ر٠٠٠ مشاركة منها ٢ر٤٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مشاركة مزروعة زراعة بسيطة ٢ - منطقة الري القابلة للزراعة وتشغل حوالي ٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مشاركة لا تدخل فيها أراضي المراعي الطبيعية الموجودة بين دجلة والفرات شمالي بغداد ولا تدخل فيها السهول الممتدة الى غرب الفرات . أما مقدار ما يزرع الآن من هذه المساحات فهو :- المزروع سيعاً ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مشاركة والمزروع بالمضخات ٣ر٦٨ر٠٠٠ر٠٠٠ مشاركة فيكون المجموع ٨ر٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مشاركة ويكون الباقي من القسم غير المزروع والصالح للزراعة حوالي ٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ مشاركة وذلك لاسباب ثلاثة :-

اولا :- ان الاقطاعيين في العراق اخذوا يتسابقون على التزام الاراضي الصالحة للزراعة لتوسيع ملكياتهم ، وان لم يرغبوا بزراعتها واستثمارها لهذا اصبح لدى كل اقطاعي اراضي مجمدة (بور) تزيد بكثير على الاراضي التي يستثمرها .

ثانياً :- ان بقاء الاوضاع والاساليب الزراعية القديمة على سيادتها في الحقل الزراعي أدى الى عدم قدرة الملاك المحافظة على امكانية الارض الانتاجية لذلك يضطر الزراع الى زراعة أقل من نصف الارض المستثمرة وترك النصف الآخر (بوراً) الى السنة القادمة ليستعيد قوته من تفسخات الحشائش والفضلات الحيوانية .

ثالثاً :- تطرق الاملاح الضارة الى الأراضي الصالحة للزراعة وقدر هذه الاملاح الدكتور فرانك ام ايتن بنحو الف مليون (بليون) طن وعلق عليها بقوله (ان سهول العراق كزوجة لوط (١) قد استعالت الى قطعة من الاملاح . غير ان سكان العراق لا يشبهون زوجة لوط من هذه الناحية لانهم لم ينظروا الى الوراء ولا حواليتهم أو أمامهم لي شاهدوا نتائج أعمالهم) . وصيرورة قسم منها بحيرات وأهوار وذلك يعود الى الأسباب التالية :-

١ - (٢) « ان استواء الارض في جنوبي العراق يمنع تصريف مياه السقي بالسيح بالآلات الرافعة في كثير من الأراضي فتتراكم مياه الفيضان وتقبخر بتأثير الشمس والجفاف وهكذا تترك الاملاح على الارض فتجعل التربة قلوية مضرّة بالمزروعات ويزيد حدة مياه السقي نزير الارض من ماء الأنهر والجداول الى الارض المجاورة .

٢ - توجد جداول خاصة لا سلطة لدائرة الري عليها وهي الجداول التي حفرها أصحاب الاراضي أو الناس الساكنين في تلك الأراضي وهذه الجداول تأخذ المياه في زمن الفيضان من الأنهر وتصبها في المزارع ومنها ما يسبب

(١) لما هرب لوط أثناء تدمير مدينة السدوم مع زوجته التي استعالت الى

عمود من الملح لأنها تنظر الى الوراء .

(٢) عن العميد طه الهاشمي .

فيضان المياه على الأراضي المنخفضة فتقلبها الى احوار ومستنقعات .

٣ - (السدود في السداد) التي تضطر الحكومة الى القيام بها في مواسم الفيضان لتخفيف خطر الفيضان .

٤ - مزارع الشلب المحرومة من جداول لتصرف الماء عند تبديله .

٥ - قلة المبالز بصورة عامة .

معنى كل هذا ان (العشر) من مجموع مساحة العراق ، أو اقل من العشر الذي يزرع يتقلص يوماً أثار آخر بسبب ما ذكر وبسبب آخر هو سياسة الري التي لا تسير على خطة تضمن الاستفادة من مياه وارياضي العراق . حيث ان العراق يعتمد في زراعته على مياه الانهر أكثر من مياه المطر ، لان المطر في العراق قليل بوجه عام حيث لا يسد حاجاته ، فيبلغ معدل المطر في العراق حوالي (١٦) بوصة في المنطقة الشمالية وحوالي (٨) بوصات في المنطقة الجنوبية و (١٠) بوصات في المنطقة الوسطى وان الاعتماد على المطر في المنطقتين الجنوبية والوسطى لا يغني ابداً ، ولا تبلغ مساحة الاراضي التي تعتمد في زراعتها على الامطار أكثر من ٣٧٢١٠ كيلو متر مربع وهي ما يعادل ثلث الأراضي الصالحة للزراعة حالياً ولا يفوتنا ان الزراعة على مياه الامطار تنحصر في زراعة (الديم) الحنطة والشعير فقط . لذلك يصبح أمر الاهتمام بالري وتنظيمه لسقي الاراضي الصالحة للزراعة محور العمل لزيادة مساحة الاراضي المزروعة وانقاذها من الفيضانات والاملاح فلا يمكن جعل هذه الأراضي قابلة للزراعة مالم ينظم الري تنظيماً فنياً صحيحاً وتوسع شبكة الترع والجداول والمبالز في الأراضي الصالحة للزراعة . وتقدر الأراضي الممكن اسقاؤها بمياه الانهر - عند اكمال مشاريع الري - باثني عشرة مليون مقارة للشطوي فقط حسب تقدير السير ويلم ويدكوكس اما الأراضي

الصيفية فهي تتعلق كثيراً بكميات المياه الممكن تخزينها في المستقبل في خزانات المياه فشرع الجبانية يفتظر ان يجهز مساحة ٢٠٠.٠٠٠ مشارة اضافية للرز أو ٤٠٠.٠٠٠ مشارة اذ ازرت بمزروعات صيفية اخرى بينها سيسمح كل من تصميم بحمة على الزاب الكبير وتصميم خزان قزلباط على دبالى بتوسيع مشابه لما تقدم في الصيف على نهري دجلة ودبالى .

ولقد كان العراق أشبه بشبكة من الأنهار والجداول التي تقسم مياهه على مختلف أراضيه ، وذلك في عصر العباسيين ، وحتى في عصر البابليين . وما زالت آثار هذه الأنهر ومجاريها موجودة وواضحة ، والفت بشأنها عدة تأليف أشهرها مؤلفات الاستاذ احمد نسيم سوسة ، ومن هذه الأنهر (النهران) الذي يسير من سامراء قاطعاً (المظيم) و (دبالي) حتى يصل الى الكوت والدجيل الذي يسقى أراضي الجزيرة بأجمعها ، ومشروع الترناد في لواء بغداد وبنات الحسن (الكصاري) في لواء الديلم و (ام الطليان) في لواء كربلاء والحلة و (شهرزور) في السليمانية . لكن السياسة الاستعمارية التي سيطرت على شؤون العراق سببت شؤون الري لخدمة الشيوخ الموالين لها ومقاومة الشيوخ والعشائر التي تناهضهم ، وابتزاز الاموال العراقية لخبرائهم ومستشاريهم وشركائهم ، فلم توضع الخطة الصحيحة لارواء المساحات الشاسعة من الأراضي العراقية المحرومة من المياه .

وليس قلة الامطار وحدها هي التي تدعو الى الاهتمام بشؤون الري ولا كثرة طرق الاملاح الى الاراضي ولا صيرورة قسم منها احواراً ومستنقعات بل هذه جميعها يضاف اليها وهو المهم « قلة (١) المياه التي تجري في الانهر (في دجلة والفرات) في زمن هبوطها وعدم الاستفادة من المياه

(١) عن العميد طه الهاشمي .

الفائضة . ولا تستفيد المزروعات من الفيضان فائدة تذكر . لان الفيضان يبدأ في شهر آذار وينتهي في شهر نيسان اي ان الفيضان يكون متأخراً بالنظر الى موسم المزروعات الشتوية ومبكراً بالنظر الى موسم المزروعات الصيفية كالذرة والسمسم والقطن والارز التي تحتاج الى المياه اكثر من حاجة المزروعات الشتوية اليها لعدم نزول الامطار وشدة الحر بينما تكون مياه الفيضان قد انصبت في البحر وانسابت الى البحيرات والاهوار .

ويزيد الأمر اشكالا فتع الجداول والترع من قبل الاهالي دون انعام النظر في عاقبة الأمر فبينما تستفيد بعض الجداول والترع من المياه فتسقى المزروعات يرى غيرها قد انقطع عنها الماء فخرمت مزروعاتها منه ويرى الاختصاصيون ان كمية المياه التي تفيض في دجلة والفرات تكفي لسقي ٢٩٩٤٨ كيلو متر مربع اي (١١٩٧٩٢٠٠) مشارة من المزروعات الشتوية و (٤٠٠٧) كيلو متر مربع اي (١٦٠٣٢٠٠) مشارة من الارز وهو من المزروعات الصيفية و (١٢٥٤٦) كيلو متر مربع اي (٥٠١٨٤٠٠) مشارة من المزروعات الصيفية الاخرى كالذرة والسمسم والقطن وهذا لا يتم الا اذا تم خزن المياه الفائضة في الخزانات واحتفظ بها لصبها في الانهر متى شح الماء . فشكلة الري في العراق لا يمكن ان نحقق الغاية المرجوة منها ما لم نتجه لتحقيق الامور التالية :

- ١ - زيادة المساحة المزروعة من الأراضي في العراق بفتح الجداول والمشاريع ورفع مستوى ارتفاع المياه فيها .
- ٢ - خزن مياه الفيضان والامطار للاستفادة منها عند الحاجة باقامة الخزانات السكافية .
- ٣ - الاهتمام بتصرف المياه الزائدة من الأراضي واناخذ هذه الاراضي من الاملاح بواسطة شق الميازل والاكثر منها .

القبائل الرحالة والحالة الزراعية

يقدر عدد العشائر الرحالة بـ (٤٥٠.٠٠٠ - ٥٠٠.٠٠٠) أي ما يعادل عشر مجموع سكان العراق . وهذه العشائر تعيش بحالة البداوة ، أي بحالة بدائية ، ترعى الأبل والماشية وتعيش على نتائجها . ولا تؤدي فائدة للبلاد تموض عن الخسائر الناجمة عن وجودها بحالتها الحاضرة لتهددها الأمن ومنافستها للفلاحين على مياههم ولقد ذكر الاستاذ علي الشرقي عند تقديمه كتاب البادية لمؤلفه عبد الجبار الراوي (ذكر بعض الباحثين عن أقدم عصور التاريخ في العراق ان نزاعاً تاريخياً كان ولا يزال على حدود العراق المتصلة بالبادية بين الفلاح والراعي على مياه الفرات وحاجته الزراعية للفلاح العراقي يريد تنظيم الري وترتيب السقي ، والراعي العربي يريد أن تنكسر السدود وتغور متون الأنهر ليفلت الماء فيكثر العشب في البادية العراقية) . ولهذا أصبح أمر الاهتمام بالقبائل البدوية من الامور الهامة ، وأهم من هذا السبب ان عشر السكان نسبة كبيرة كقوة انتاجية وكقوة اجتماعية لها وزنها وقيمتها ، وبقاؤها على ما هي عليه من حال بدائي خسارة كبيرة الى العراق يجب أن يعمل على تلافيها ، كما يجب عليه التخلص من اعمال الغزو والنهب والمنازعات التي تقوم بها القبائل البدوية . اما كيفية تمدين العشائر الرحل من جهة ، والى أي جهة يجب أن يوجهوا لتمدينهم ، فهذان أمران أغنانا عنهما علماء الاجتماع حيث أثبتوا عامياً ان تطور القبائل البدوية يتم باقتطاعهم الى الحياة الزراعية . ولهذا فأمامنا إذن مشكلة نقل هذه القبائل من المحيط البدائي الى المحيط الزراعي . وان انتقل (٥٠٠.٠٠٠) من السكان من حالة

المدم الى حالة الوجود بالنسبة لبلد مثل العراق بقلة نفوسه وسعة اراضيهِ أمر
 مهم جداً . فزيادة هذا المدد الكبير الى الأيدي العاملة في الحقل الزراعي
 اذا ما استثمر الاستثمار القائم على أساس من العلم والواقع سيدبر الخير العميم
 على البلاد كما يوفر تمدين البدو جهوداً كبيرة تبذل الآن لمكافحة الأعمال
 المهددة للامن والتي يقومون بها اما كيفية تمدين البدو فلا اعتقد ان ما ذهب
 اليه مؤلفو كتاب الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في العراق بشأنه
 صحيحاً . حيث رأوا ان اقطاع الاراضي لمشايخ القبائل البدوية يؤدي الى
 توطينهم واسكانهم . لانتا رأينا ان اقطاع مشايخ شمر الاراضي وقيامهم
 باستثمارها لم يؤد الى استيطان شمر وهي أكبر العشائر ، كما أن جميع العشائر
 التي تتمن الزراعة هي جزء من العشائر الرحالة ، فلم يؤثر استيطان جزء منها
 التأثير الكلي على الجزء الآخر . ولهذا فاني أرى عكس ذلك تماماً . . . أرى
 من الضروري الأخذ بمبدأ ربطهم بالمجتمع بتنظيم المؤسسات الرسمية اللازمة ،
 التي تأخذ على عاتقها تنظيم المدارس السيارة والمستوصفات السيارة الكافية
 والأعمال التجارية المتنقلة وحتى المحاكم ، وأكثر من هذا خطورة ، وهو
 المهم بنظري ، الاهتمام بمشاريع الري في البادية العراقية التي هي مجال تنقل
 القبائل الرحالة وذلك بتنظيم مخازن لمياه الفيضان من النهرين ومياه الأمطار
 وتنظيم صرفها وزيادة عدد الآبار الارتوازية واعتبارها ملكاً للدولة
 واستخدام هذه الآبار للزراع ، فتى ما زرعت البادية ، فسيضطر البدوي
 بحكم الضرورة الى اختيار الزراعة على ترك العراق الذي يرتبط بعشائره وأهليه
 بروابط وعلاقات بقدسها الاعرابي وعندئذ تقطع الاراضي على أساس العمل
 لا على أساس ترأس القبائل ، لانتا لانريد بنقل البدوي من حالته البدائية الى
 الحالة الزراعية زيادة نفوذ الاقطاعيين وانما نهدف الى زيادة خيرات العراق

القرية المراقبة

ان البحث في المشكلة الزراعية يجبرنا حتماً الى ان نتطلع الى تلك المجموعات التي يسكنها قرابة ثلثي سكان العراق ، يعيشون وحيواناتهم تحت حصر (بوارى) بألف أسكن أكثر الناس تأخرأ العيش فيها ، وجميع هذه المجموعات لا أثر فيها للمؤسسات الحكومية التي تقوم بتنقيف سكانها أو العناية بأحوالهم الصحية والاجتماعية الاخرى ، كما لا تقع عينك على أي فرد من أبناء هذه المجموعات وقد حصل على لباس مكسي عورته أو على غذاء بني حاجته .

ان هذه المجموعات من الاكواخ الحقيبة التي فرض على خيرة مواطنينا السكنى فيها هي ما اصطلح على تسميتها (بالقرى) ومفردها (قرية) . وهذه القرية اذا ما ذكرنا اسمها تراحت لنا الآلام والمآسي بأشنع صورها متمثلة

وامكانياته الانتاجية والى القضاء على آثار القرون الاولى المتبقية في مختلف مناحيه . . ولقد ذكر الاستاذ عبد الجبار الراوي هذه الناحية في كتابه (البادية) حيث قال : « ان قلة الآبار وبعد بعضها من بعض بمسافات كبيرة هو العامل الاول في صدوف البدو عن الزراعة في مختلف أنحاء البادية ، خاصة وأن البدو سدت - تقريباً - بوجوههم أبواب الغزو (الطواه) وتمذرت المعرفة نتيجة لسيطرة الحكومة وتطور المجتمع ، فإذا رأى البدوي بعينه الثمار التي يجنيها من الزراعة ولمس بيده خبراتها ومبرراتها فلا يلبث أن تشتاق اليها نفسه » . ولهذا نرى أن من الضروري توفير المياه في البادية ، لأن توفيرها هو العامل الاول في توجيه البدو الى الزراعة .

بحياة الالوف من العراقيين . فلا غرابة إذا ان نستأثر القرية العراقية بأهتمام
بعض مفكرينا من كتاب وسياسيين ، يكرسون بعض جهدهم لاصلاح القرية
العراقية وانقاذها من وضعها المزري الحالي وتقرب بعض الوسائل المدنية
اليها .

ان أمر اصلاح القرية العراقية ليس بالأمر اليسير الذي يمكن ان يوصف
ارتجالاً وترسم خطته اعتباطاً ، وأن أمر اصلاح القرية العراقية لا يمكن ان
يعتبر أمراً قائماً بذاته ، منفصلاً عن المشكلة الزراعية أو مشكلة الفلاح .
فالقرية العراقية مسكن الفلاح وعلى قدر ما يتمتع به الفلاح من الامكانيات
يمكن ان تظهر القرية بثوب اكثر بعداً عن القبح الذي يتمثل بثوبها الحالي ،
اذ ليس معقولاً ان يستغني الفلاح عن ولده فيرسله الى مدارس الدولة وهو
بالرغم من استغلاله لجميع طاقته لا يستطيع ان يحصل على ما يبد حاجة عائلته .
كما ليس يعقل ان يبني الفلاح داراً عصرية وهو في أشد حالات العجز من
ان يبني ابسط انواع الاكواخ ، والذي لا يعقل اكثر ان يتخلص هذا الفلاح
من الامراض المتنوعة بمجرد حبيته الى المستشفى وهو يعيش في ظروف
معاشية تفرضها طبيعة عمله وطبيعة ارتباطه بالملك والارض ، ظروف تحيطه
بالامراض من كل جانب وفي كل آن . ولا بد اذا للشخص الجاهل والاحتاج
من ان يألف الطحافات والشموذة ويعيش في جو مشبع بالباطيل .

هذه هي حقيقة قصة القرية العراقية ، وسبب وقوع حوادث هذه القصة
يمود لما سردناه في فصول هذا الكراس ، فأمر اصلاح القرية العراقية اذا
لا يلتزم بحته كما طالب الجمع العراقي (آلاف الكلمات ١١) لانه نتيجة
للمشكلة الزراعية القائمة ولا يمكن حل مشكلة القرية العراقية إلا بحل المشكلة
الزراعية . . ولكن مما يؤسف له ان يفضل بعض المفكرين عندنا هذه

النواحي ، فلا يعبرون الاقطاع ولا الاستثمار ولا الظروف الاجتماعية أي
اهتمام هنديما يبحثون مشكلة القرية المراقية ، ويبحثون بآراء وحلول مبعضها
الخيال في الغالب أو الرغبات الطوبائية التي لا تستند على شيء من الواقع .
فمنهم من يطالب بإنشاء القرى المصرية كحل نهائي ويعني بالقرى المصرية بناء
مجموعة دور فيها مستوصف ومدرسة وسينما الخ . . . وفات هؤلاء أن الفلاح
المراقي بحالته الحاضرة لا يمكن أن يشمر بالراحة من سكنى (القصور)
ويفضل عليها الاكسوخ ، كما يفضل الدجل والشمودة على المستشفيات
والمعالجات الطبية ويرى في المدارس غفرتاً يسلب منه أحد مساعدته في
العمل . . . مثل هذا الرأي لاصلاح حال القرية المراقية رأي لا شك بعيد كل
البعد عما تستلزمه حالة القرية في العراق . اما الحل الوحيد الذي يمكن أن
يحقق حلم المطالبين باصلاح القرية هو حل المشكلة الزراعية وتمكين الفلاح
المراقي من أن يحصل على مورد يمكنه من تحسين مسكنه والاستغناء عن
اطفاله في استخدامهم في العمل الزراعي لارسالهم الى المدارس ويمكنه كذلك
من بناء الحضائر الخاصة بحيواناته وبناء الدور المنتظمة لسكنائه ، والتفرغ
للاهتمام بحالة الصحية وتنظيم شؤونه .

وان القول بأن اصلاح القرية يتعلق تعلقاً كلياً بحل المشكلة الزراعية
لا يعني مطلقاً القول باغفال جميع الاصلاحات الممكنة ادخلها على القرى
المراقية والتي تناسب مع الامكانيات الحالية وعدم تقديم الخدمات الضرورية
لتقريب الفلاح الى حياة البشر ، ولكن نفي أن الحل الجذري إنما يتعلق بحل
مشكلة الفلاح حلاً جذرياً بانقاذه من المرايين والملاكين ومن جميع ما يعاناه ،
ومع هذا فإن في الامكان بل من الضروري القيام ببعض المبادرات والمؤسسات
التي تأخذ بيد الفلاحين الى ما يحسن حالهم بعض الشيء وتخفف بعض ما يعانونه

من مساوي الحياة التي يعيشون بها . فمن الامور الضرورية مثلاً تميم
المستوصفات وحتى المستوصفات السيارة في جميع مجاميع سكنى الفلاحين
وكذلك المدارس على أساس تقديم خدماتها بصورة مجانية ، وان يكون
القائمون بأعمال مثل هذه المؤسسات اناس اخصائيون بحياة الفلاحين
وأساليب عملهم وطرق معاشرتهم لا مكان لتقديم الخدمات اللازمة لهم وتحميبت
الاستفادة من هذه المؤسسات الى نفوسهم وتخصيص الملابس والأكل لطلاب
مدارس القرى مجاناً كي يشعر الفلاح بالفائدة المادية المباشرة التي يجنيها من
مثل هذه المؤسسات .

وانني لاستغرب جداً الاكثار من مثل هذه المطالبات في وضع ما زالت
فيه غالبية المدن المراقية محرومة مما نطالب بوجوده في القرى ، وان
ما تستوجب وجوده الحالة الملحة لا بالنسبة لمصلحة الفلاحين (المهملين)
بل بالنسبة لمصلحة الحكومة التي لا تتم إلا (بالضرائب) وما شاكلها اقول حتى
هذا لا وجود له ، فغالبية القرى المراقية لا يوجد فيها مخافر للشرطة
ولا مراكز للاستهلاك مما يزيد في شقاء وبؤس الفلاحين حيث تزداد حوادث
الاجرام على مختلف انواعها ويمكن الاقطاعيين من بسط نفوذهم بشكل يخالف
الانظمة والقوانين على هؤلاء الفلاحين .

وهكذا يظهر وجه ثانی لمشكلة القرية المراقية هو ان القرية المراقية
تتصل بالمشكلة الزراعية من جهة وتتصل كذلك بطبيعة الوضع الاجتماعي
القائم وما يؤديه من خدمات للمجموع ومدى اهتمامه وارتباطه به من جهة
اخرى . فليست القرى وحدها بل كل مواطن له حقوق على حكومته يجب
ان تحقق له منها مساواته مع غيره لا في النصوص القانونية بل في جعل هذه

المساواة شيئاً ملموساً يتمتع المواطن به حقاً وان تكون الحرية المنوطة للمواطنين حرية تكفل للاكثرية الساحقة الميئس برطه ورخاء لا ان تكفل لجزء ضئيل من الناس ان ينصروا على حساب الاكثرية الساحقة وبمد هذه الالمامة البسيطة وبمدما تقدم من بحث مختلف وجوه المشكلة الزراعية يستبان لنا بأن تحقيق وجود الامور التالية هو ما يمكن ان يكون أساساً لبناء القرية العراقية .

١ - زيادة دخل الفلاح العراقي .

٢ - مساواة الفلاح مع بقية المواطنين عملياً .

٣ - اسداء الخدمات الاجتماعية بمختلف انواعها مجاناً للفلاحين .

وان امر تحقيق هذه الامور بالطبع لا يمكن ان يجي * من تلقاء نفسه لان هذه الامور هي ظواهر للنظام الاقتصادي القائم ولطبيعة تركيب المجتمع الحالي . لكنه كما قلنا من الواجب ان لا نلتظر تحقيق القرية المثالية التي يتطلع اليها بعض (المصلحين) عندما فنترك جميع ما نستطيع ادخاله من التحسينات على القرى العراقية ورفع مستواها نسبياً وجعل سكانها اقرب الى حياة البشر منهم الى حياة الحيوان التي يجيئها الآن عمومي من جميع مباحج ولعم الحياة .

التكديرات الحكومية

إن أية مشكلة اجتماعية لا يمكن أن يكون حولها رأياً صحيحاً ، كما لا يمكن دراستها دراسة قريبة من الكمال ، ما لم تدرس مع كافة المشاكل التي تؤثر فيها وتتأثر بها ، لأن أية مشكلة اجتماعية تتناسب ضغطاً أو شدة مع التوجيه العام لما يتعلق بتلك المشكلة والادارة التي ترتبط بها ، ولهذا رأيت من الواجب قبل إنهاء الموضوع التطرق إلى مديرية الزراعة العامة خاصة وإلى بقية مؤسساتنا الزراعية بصورة عامة . وبعض النقاط التي أرى ضرورة التطرق إليها .

الغرف الزراعية

في العراق بعض المؤسسات الحكومية الزراعية ، منها المدارس الريفية ومدرسة الزراعة ومديرية الزراعة العامة كما تكون حديثاً بعض المنظمات الزراعية ~~مستغرف~~ الزراعة التي تضم كل منها ملاكي المنطقة التي تنحصر بها أعمال تلك الغرف ومع اعترافنا بأهمية مثل هذه الغرف الزراعية للنشر الواسع الزراعي المستجيب وتنظيم الامور الزراعية التي تخص اعضاء هذه الغرف فأتينا نرى نقصاً بارزاً في هذه الغرف هو اقتصارها على كبار الملاكين فقط وعدم شمولها كافة المزارعين وكذلك نقصاً آخر هو ان هذه الغرف غير شاملة لجميع انحاء العراق مما يحول دون تصميم نشاطها .

المدارس الريفية

أما فيما يتعلق بالمدارس الريفية فالواقع أنها أسست لأغراض تختلف تمام

الاختلاف عما يجنيه خريجوها منها ، فان هذه المدارس تؤسس أو بالأحرى
است لغرضين :-

١ - تهيئة عمال زراعيين موجهين توجيهاً محدثاً يمكنهم من رفع
مستوى زراعتنا بقيامهم بالأعمال الزراعية مباشرة . ولعلنا مدارسنا
الريفية لم تخرج لنا لحد الآن مثل هؤلاء العمال الزراعيين لأن مناهجها
لا تتفق وما يجب أن تقوم عليه مناهج مدارس عليها مثل هذه المهمة ولأن
الوضع في العراق ما زال متأخراً للدرجة لا يكفل تخريج مثل هذه المدارس
العمل في الزراعة (١) .

٢ - تهيئة بعض خريجي هذه المدارس لمدارس زراعية أرقى للتخصص
في شؤون الزراعة وتجهيز البلد بالمرشدين الزراعيين والمراقبين وعلماء النبات
والحشرات ، ولكن الحقيقة (المرة ١) هي أن البسط محروم من مثل هذه
المعاهد الحيوية كعمرانه من كثير من المعاهد الحيوية الأخرى .

مدرسة الزراعة

أما فيما يتعلق بالمدارس الزراعية فليس لدينا (والحمد لله) غير مدرسة
واحدة من هذه المدارس التي نحن أحوج لها من الوفود والزيارات
والمؤتمرات . ولو أن هذه المدرسة قامت على أسس صحيحة لأدت بعض
الفوائد المرجحاة من تأسيسها لكنها أشبه شي* (بمدارس الصناعة) عندنا ،
حيث لا يصلح خريجوها إلا لوظيفة (مدرس أعمال يدوية) . ولا حاجة
هنا للاستفاضة في نقص هذه المدارس التي لا يختلف نقصها عن المدارس
الريفية الآفة الذكر .

(١) نرى ان وزارة المعارف عيبت أكثر خريجي المدارس الريفية مطلقين
في مدارس الاقضية والنواحي لتعليم الحساب والقراءة .

(١) مديرية الزراعة العامة

في العراق مديرية تابعة لوزارة الاقتصاد هي : (مديرية الزراعة العامة) وتضم شعبة وقاية النبات وشعباً وأقساماً إدارية وحسابية وحقولاً اختبارية وملاحظة التبوغ وبعض الشعب الأخرى .

أما شعبة وقاية النبات فتتكون من مديرية مكافحة الجراد وقسم الحشرات وهذه الشعبة مدير اختصاصي ومساعدان اختصاصيان بعلم الحشرات ومساعدان للإدارة الإقليمية مع عدد من المراقبين والسعاة ولها فروع في كافة أنحاء القطر ومراكز في بغداد والبصرة والموصل لفحص النباتات الواردة من الخارج وإن من واجبات مديرية وقاية النبات القيام بالأبحاث والاختبارات الفنية عن حياة أنواع الحشرات وطرق مكافئتها وكذلك بعض الأمراض النباتية وتشمل أعمال هذه الشعبة كذلك مكافحة الحيوانات المفترسة كالخنزير والجرذان وغيرها .

والشيء الذي يجب الالتفات إليه في هذه الشعبة هو قلة الاختصاصيين فيها وضعف معلومات بعض المرشدين والمراقبين الزراعيين الذي يعملون ضمن نطاق عملها وضيق نطاق أعمالها فلها بالرغم مما تعلن عنه من أعمال فكثيراً ما فتكت بالزروعات العراقية مختلف أنواع الحشرات وخاصة الجراد وليس بعيداً ما أحدثته خلال سنة ١٩٤٥ ، ورغم الحاجة الملحة لاهتمام هذه الشعبة برفع مستوى موظفيها الاختصاصيين وتربية اختصاصيين جديداً فلها في غالبية دوراتها التدريبية لم تخرج سوى عدد جد ضئيل لا يستحق الذكر من المساعدين والمراقبين .

(١) اعتمدت على دليل المملكة العراقية عند كتابة هذا الموضوع .

وإذا ما جئنا لشعبة التبغ التي تأسست سنة ١٩٣٠ بغية ادخال بعض التحسينات في زراعة التبغ العراقي ، وهو من المحاصيل الزراعية الرئيسية بالنسبة للعراق . فلقد نشطت بعض الشىء في بدء تكوينها والحق بها عدة مزارع تجارية ووزعت كميات كبيرة من البذور على المزارعين لتحسين نوع التبغ الذي يزرع في العراق ولكن مما يؤسف له ان هذه الشعبة اخذت تتدهور في انجاز الاغراض التي اسست من اجلها ولعل لمشروع انحصار التبغ (المبتور) الأثر المباشر في عرقلة النشاط الذي بذل لتحسين نوعية التبوغ العراقية .

ومن بين الشعب المهمة في مديرية الزراعة شعبة الصناعات النباتية التي تشكلت سنة ١٩٣٢ للبحث عن الطريقة التي يمكن الاستفادة بواسطتها من المحاصيل والمضلات الزراعية التي تذهب هدرأً بمناسبة هبوط الاسعار وعدم رغبة الاسواق الخارجية في شرائها ، لكن اعمال هذه الشعبة لم تظهر للعيان وربما حصر نطاق عملها ضمن تقاريرها واعمالها التجارية وقد الغيت سنة ثم اعيد تشكيلها مجدداً . والذي يبعث موضوع الصناعات النباتية ، يجد ان الاهتمام بهذه الناحية في مقدمة الاعمال التي يلزم الاهتمام بها لرفع مستوى الزراعة . ففي العراق من الامكانيات ما يمكن معها القيام بشتى الاعمال الصناعية التي تكون خير سوق لزراعتنا كما تكون خير مصدر ثروة لبلدنا ولقد ثبت من اعمال بعض المشاريع الوطنية كشركة الزيوت النباتية ومعمل البيرة وغيرها مما يدل على ان مثل هذه المشاريع مضمون نجاحها اولا وانها عامل مهم في تطور زراعتنا وتوسيعها . ومن الشعب المهمة في مديرية الزراعة شعبة الارشاد الزراعي ، والفرض من احداث هذه الشعبة هو اطلاق المزارعين على ما وصل اليه الفن الزراعي وعلى ما توصلت اليه تجارب الحقول

الزراعية في العراق بتوزيع الحبوب والذئرات واعطاء المعلومات والارشادات اللازمة للمزارعين بصورة عملية غير ان هذه الشعبية لا تختلف عن الشعب الاخرى في حاجتها الماسة للمعد الكافي من الموظفين الاختصاصيين والادوات والوازم المساعدة لموظفيها على القيام بواجباتهم الملقاة على عوايقهم . وعدا ما ذكرنا من شعب مديرية الزراعة العامة فلا يوجد شعب مهمة لها علاقة بتحسين الاحوال الزراعية ولكن الظاهر ان هذه المديرية ما زالت غير مستوفية لشروط انجاز ما يترتب عليها انجازه بالنسبة لحاجة العراق ، وسبب هذا يعود بالدرجة الاولى للتأخر العام الذي يماثيه العراق ولكون التشكيلات الحكومية غير قائمة على أساس الادراك الصحيح لحاجيات العراق ، وكذلك ما يخص هذه المديرية من مخصصات ضئيلة لا تفي بالاغراض التي تروم القيام بها لنفس السبب المار ولا اعتقد ان اصلاح هذه المديرية بالشكل الذي يمكنها من القيام بواجباتها على الوجه الصحيح من الامور الممكنة لكنه مع ذلك يجب ان لا يتسرب الى نفوسنا اليأس فنعزف نهائياً عن المطالبة بتوسيعها واصلاحها وتجهيزها بما تحتاج من اختصاصيين ومراقبين وزيادة مخصصاتها وتوسيع نطاق اعمالها . لأن للدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية الأثر الفعال لا في تنشيط الزراعة وتحسينها وتوسيعها بل في كل مرفق من المرافق العامة ، حيث ان الدوائر الحكومية فيما اذا وجهت التوجيه الصحيح وهيئت لها الامكانيات اللازمة فهي اقدر بكثير من الافراد أو الجماعات الاهلية من انجاز المهام التي يجب عليها انجازها لما تتمتع به من صلاحيات وما تملكه من امكانيات . وعليه فن الامور الضرورية عند بحث ناحية من نواحي المجتمع بحث أمر الجهة الحكومية التي لها اتصالاً مباشراً بتلك الناحية ودراسة نواقصها وما تستلزمه من اصلاح .

الخاتمة

لقد كثرت التباكي على حالة الفلاح العراقي . وتمددت الآراء الاصلاحية التي تدعو الى حل مشكلة الفلاح ، كما كثرت الآراء وطال الجدل حول كفاءة مشاكلنا الوطنية ، وتركزت أكثر الدعوات حول مشكلة الفلاح بضرورة تقسيم الأراضي على الفلاحين واتخاذهم من المتصرفين بها .

غير ان اكثر تلك الدعوات والآراء كانت تنبعث عن العواطف اكثر مما تنبعث عن دراسة الوضع العام الذي يمر به العراق ، ولهذا السبب حشرت في هذا البحث حشراً ، خلافاً للدراسة الجامعية ، كماله علاقة بالمشكلة الزراعية واضطرت الى الاجازات للمصادر وخاصة الاحصائيات اللازمة . كما بسطت الموضوع ليكون مفهوماً لدى الطبقات الشعبية . ويظهر من سبر هذا البحث ان المشكلة الزراعية منبعثة من الاسلوب الاقطاعي ، وهو الاسلوب السائد في زراعتنا . ولكن هناك عوامل عديدة تزيد في حدة هذه المشكلة وتقدها ، خاصة مشكلة اري والاستثمار وفقدان الديمقراطية والتأخر العام ، ولهذا فحل المشكلة الزراعية - بمنزلة السكاح لحل جميع هذه المشاكل بصورة جذرية ويجب ان لا تكون الحلول نافذة مبتورة كمشروع الدجيلة الذي امتدت اليه اصابع بعض الاقطاعيين والذي ما زال يتأثر بالوضع القائم في العراق ، كما يجب ان لا تكون الحلول اسمية كمشروع ابو غريب والحوبيجة حيث استحوذ الاقطاعيون على جميع اراضي المشروعين .

ويمكن لكل مواطن ان يضع حجراً في بناء زراعة شعبية وطنية على انقاض الزراعة الاقطاعية الحالية ، اذا ما ساهم كل منا بما يستطيع من مجهود

كسياسي وكما لي وكستهلك . ولكن الشيء الذي نلسمه هو انصراف المصنفين
بالشؤون العامة الى النواحي السياسية العرفة مهملين النواحي الاجتماعية
والاقتصادية كأنها منفصلة عن الناحية السياسية .

ففي امكان الذين ينادون بالاصلاح وكثير منهم من ذوي الامكانيات
المالية في امكان هؤلاء القيام بالمشاريع الزراعية التي تعتمد على الاساليب
الحديثة كما ان في امكانهم انشاء الشركات للصناعات الزراعية وللحلول محل
الشركات الاجنبية المحتكرة لتجارة منتوجاتنا الزراعية . كما ان في امكان
كل مواطن مدرك الاتصال بالملاحين ومساعدتهم على تكوين الجمعيات
التعاونية والنقابات التي تلعب دوراً خطيراً في المعركة القائمة بين دعاة
الاصلاح ودعاة الرجعية حول المشكلة الزراعية ، لهذا يجب علينا ان لا نكتفي
بمطالبة الحكومة بحل مشاكلنا الوطنية وان كان النضال السياسي اكثر فعالية
من النضال الاقتصادي والاجتماعي ، وانما علينا ان نسامم فعلياً (اذا كنا
مخلصين في دعائنا الاصلاحية) في كل فلس ندخره وفي كل فرصة نسمح لنا
لتتحقق ما نتمكن من تحقيقه من الأعمال والمشاريع وخلق الوعي ، لأن كل
عمل نقوم به في اي جانب من جوانب الحياة ينعكس مفعوله في الجوانب
الآخري .

وفي الختام اطلب معذرة القراء عن النقص الذي يجدونه في هذا المجهود
الضئيل الذي اقدمه لحضراتهم بغية دراسة أهم المشاكل الوطنية التي طال أمد
شكوانا منها .

ضحيت المكاييد

أو المصلح السجين

للاستاذ نور الدين داود

عرف الاستاذ نور الدين داود بجرأته الوطنية وقد تعرض من جراء ذلك الى محنة انزلته غياهب السجون ثم افرج عنه .

وقد أوحى ظلام السجون الى الاستاذ نور الدين كتابة قصة رائعة تمثل الصراع بين حاملي لواء الوطنية وبين أعدائهم من المستعمرين وأذنانهم وهي قصة تتمثل في كل مكان يشهد فيها ضغط الاستعمار الذي يخلق فئة من الأذنان تستحل أكل السمحت لأشباع غرائزها الدنيئة .

وفي هذه القصة صور من صور البطولة والوطنية قلما نجد لها في القصص المتبذلة التي غزت أسواقنا .

انها دروس في الوطنية وكفى . . .

١١٢ صفحة بحجم كتب الجيب ثمن النسخة درهم واحد

يصلو قريبا

أوسكار وايلد

بقلم : عبد الوهاب الأمين

تفسير

آخر معارك الضيق

بقلم : سليم طه النكري

رودلف هس

مترجم عن الانكليزية

واحدة في الطريق

بقلم : نجيب مسوده

فهرس منشورات دار البصري

فلس	
٥٠	مغامرات جاسوس - للدكتور جابر عمر
٥٠	اسرار الانقلاب السوري - للمحامي سليم طه التكريتي
٥٠	ضحية المكاييد - للاستاذ نور الدين داود
٥٠	ابو فؤاس - للأديب دعبيل
٢٥	الملك الأسير (قصة ملك البلجيك) للمحامي سليم طه التكريتي
٥٠	الصلاة وطرق التقدم الثلاثة - لمولانا محمد علي
٥٠	عمر العظيم - لمولانا محمد علي
٣٠	الحرب العظمى الثانية - للمحامي سايم طه التكريتي صدر منه حتى الآن
	١٥ جزء ثمن الجزء ٣٠ فلساً
٣٠٠	المارشال رومل (مجلد كامل) ترجمة سليم طه التكريتي
٥٠	لورنس المغامر الانكليزي الشهير - ترجمة عبد المنعم الشعار
٥٠	الحرب في كوريا - للمحامي سايم طه التكريتي
٥٠	العرب والتطاحن الدولي - للزعيم الركن توفيق حسين
٥٠	موقف العراق من الحرب الكورية - للزعيم الركن توفيق حسين
١٥٠	مذكرات هتلر - لعلي البصري
١٥٠	مذكرات رضا شاه - ترجمة علي البصري

تطلب هذه الكتب من وكيل دار منشورات البصري العام
السيد محمود حلمي صاحب المكتبة المصرية - بغداد
ومن مكتبة البصري في سوق السراي

جميع المراسلات مع علي البصري صندوق البريد ٢٦٧

2



h

7

630.9567:J95mA:c.1

الجندي، محمود

المشكلة الزراعية في العراق

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01028381

American University of Beirut



630.9567

J95mA

General Library

630.9567
J95mA
CJ